

أثر التعليم الإسلامي في توطيد الأمن

اللواء د. محمد فتحي عيد(*)

ملخص الدراسة

في هذه الدراسة أثر التعليم الإسلامي في توطيد الأمن، وبينت في المبحث **تناولت** الأول أن التعليم جزء من العوامل الثقافية المنبثقة من العوامل الاجتماعية التي تشكل مع العوامل الطبيعية عوامل البيئة العامة التي تحيط بالجريمة باعتبارها ظاهرة عامة في حياة المجتمع، كما أن المدرسة وهي المكان الذي يقدم فيه التعليم عامل من العوامل التي تحيط بالجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة الفرد وبذا يكون التعليم والمدرسة عاملين من عدة عوامل شخصية وبيئية قد تدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة وأجنبنا في هذا البحث على ما أثاره البعض داخل العالم الإسلامي أو خارجه عن عجز التعليم الإسلامي أمام موجة التحديث والعولمة، وأنه المسؤول عن إفراز أناس غلاظ القلوب يقتلون الأبرياء ويدمرون الممتلكات ويخربون المرافق العامة، وقلنا إن الإسلام هو الدين الحق الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأن مرد التساؤل هو غلو عند البعض وفهم خاطئ لأحكام الدين الإسلامي عند البعض الآخر.

وتناولت الدراسة في المبحث الثاني الأمن وتوطيده. وبينت أن العلم والأمن والإيمان عناصر مهمة لضمان تطور المجتمع ورفاهية أعضائه، وبعد تعريف الأمن لغة واصطلاحاً واستعراض الآيات القرآنية التي وردت فيها كلمة الأمن ومشتقاتها انتهينا إلى أن الله ينعم بنعمة الأمن على الذين يخافونه ويرهبونه ويطيعونه فيما أمر أو نهى، فيعملون الصالحات ولا يمكرون ولا يركبون المنكرات وأوضح المبحث الاتجاهات الحديثة التي ترى أن الأمن مسؤولية الجميع، وأن الشرطة في كثير من دول العالم هي الجهاز الرئيسي المنوط به الحفاظ على الأمن بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية وأجهزة المجتمع المدني وأفراد الشعب. وبين المبحث قطاعات الأمن المختلفة، ودور المؤسسات التعليمية وبخاصة

(*) عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشرطية منها، وركز المبحث على أن التثقيف الإسلامي ضرورة لتطهير الشرطة مما قد يعلق بها من شوائب.

وبينت الدراسة في المبحث الثالث العلاقة بين التعليم والأمن، وأن المطالبة بإصلاح التعليم الإسلامي تنبع من المجتمع الإسلامي من أجل إصلاح حال آخر الأمة بما صلح به أولها، والرجوع إلى المبادئ والتعاليم والقيم والمفاهيم الإسلامية التي ساد بها السلف الصالح الدنيا وفتحوا أكثر بلاد العالم، بينما تأتي المطالبة بالإصلاح من الخارج من أجل أمن الغرب والدول التي تدور في فلكه.

وبين المبحث أن العالم الإسلامي يعاني من تزايد عدد الجرائم به وبخاصة جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وجرائم الإرهاب وجرائم الفساد، وأن السبب في ذلك لا يمكن أن يكون التعليم الإسلامي الصحيح، فالتعليم الإسلامي جهد بشري قابل للتقويم والإصلاح، أما القرآن فهو الكتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأما السنة الصحيحة، فهي التي ثبتت عن الرسول ﷺ المنزه عن الهوى.

والإسلام هو دين العلم والبحث والتفكير وانتهت الدراسة إلى أن التعليم الإسلامي الصحيح يوطد الأمن إذ يغرس الإيمان في نفس متلقيه، فيمنعه من ارتكاب المعاصي. وتوصي الدراسة بتنقية التعليم الإسلامي مما علق به من شوائب أدخلت فيه خطأ أو عمداً حتى يربي النشء والشباب على أرضية دينية إسلامية صحيحة، ويؤهل لمواجهة العصر الحديث بعلومه المتطورة ومعارفه الهائلة وتقنيته الراقية، وحتى نحمي الشباب من الفتاوى المضللة ودعاوى اليأس والسلبية، وندفعهم إلى العمل بإخلاص فيتوطد الأمن وتعود الأمة الإسلامية كما كانت وستكون خير أمة أخرجت للناس.

مقدمة الدراسة

علم الله آدم، وفضله بالعلم على سائر مخلوقاته، وجعله خليفته في الأرض ليعمرها هو وذريته حتى يرث الله الأرض ومن عليها. وحمل آدم وأبناؤه الرسالة، وصانوها عبر العصور، وبلغت منجزات البشرية في منتصف القرن العشرين أضعاف ما تحقق لها

قبل ذلك. وشهد القرن العشرين في نهاياته ثلاث ثورات علمية كبرى : ثورة الحاسب الآلي وما نجم عنها من ثورات في عالم التقنية المتقدمة في الاتصال والتصوير والتنصت والنقل والتمويل والزراعة والصناعة والتسليح والري وتخزين المعلومات ونقلها وتبادلها وتحليلها وتقييمها إلى غير ذلك مما لمسه ويلمسه الأحياء ممن ولدوا قبل منتصف القرن الماضي . والثورة الثانية ثورة الجينوم التي فكت شفرة الوراثة في الخلية الحيوانية ورسمت الخريطة الجينية للإنسان وما نجم عن هذه الثورة من ثورات في مجال الطب والعلاج والهندسة الوراثية وبخاصة استخدام الجينات في علاج الأمراض المستعصية، بالإضافة إلى علاج العقم واستخلاص الحيوانات المنوية من خصية الرجل وتلقيح البويضة بهاء الحياة خارج رحم المرأة، واستنساخ الحيوانات واستخدام ذلك في تنمية الثروة الحيوانية وتجويد الناتج منها. والثورة الثالثة ثورة قياس الزمن التي أفلحت في تقسيم الثانية إلى وحدات بالغة الصغر تسمى الفيمتو ثانية، وتقدر بواحد على المليون من واحد على المليون من الثانية، الأمر الذي سيمكن الإنسان من السيطرة على الحركة داخل الخلية والتحكم في مسارها وصولاً إلى إصلاح ما قد يصيب الخلية من عطب^(١)، والثورة الثالثة قادها العالم المسلم العربي المصري الأصل الأمريكي الجنسية أحمد زويل، حيث تمكن العالم من اختراع كاميرا تصور بسرعة فائقة في زمن لا يتجاوز جزءاً من ألف مليون من الثانية.

ويرى زويل أن الحرية والعلم هما الشرطان الأساسيان اللذان لا غنى عنهما لأي أمة كي تتمكن من تحقيق نهضتها في عصر العلم والتقنية المتقدمة، بينما رأى أمير الشعراء أحمد شوقي أن الشرطين الأساسيين هما العلم والمال، حيث قال:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهموا
لم بين ملك على جهل وإقلال

ورأى إبراهيم ضرورة اقتران العلم بالإيمان الذي يتضمن بالضرورة التمسك بمكارم الأخلاق (إبراهيم، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ص ١٣). ويجذب الباحث الأخذ بالرأي الثالث لأن الإيمان يمنع الإنسان من الاعتداء على حرية غيره، كما أن الإيمان يدفع الشخص إلى العمل بإخلاص، فيرزقه الله المال الذي يمكنه من تطوير علمه والارتقاء

(١) صحيفة الأهرام المصرية، الطبعة العربية، الصادرة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٠٥م، ص ١٠

بعمله وصدق جل شأنه حين قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ﴿٣٠﴾ (الكهف).

إن العلم نور ونار، نور يملأ قلوب الصالحين ويضيء لهم طريق العمل الصالح الذي يجعل العيش رغداً والدنيا بهاءً والحياة أمناً وسلاماً. والعلم نار تشعل قلوب الطالحين وتطلق الخطيئة من معاقبها، سعيًا وراء توظيف العلم في الحصول على المال حتى ولو أدى ذلك إلى الاعتداء على النفس أو المال أو العرض أو الدين.

والأمة الإسلامية أمة تؤمن بالعلم ورسولها هو معلمها، قال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٥١﴾ (البقرة). وكانت أول كلمة جاء بها جبريل عليه السلام من السماء ليلقيها في قلب خاتم المرسلين وخير الأنام كلمة (اقرأ) (مرسي، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م، ٩١١)، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ﴿١﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿٢﴾ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ﴿٣﴾ ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ﴿٤﴾ ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَّا لَمْ يَعْلَمْ﴾ ﴿٥﴾ (العلق). فاذا كان الأمر كذلك فإن التعليم الإسلامي يؤدي حتماً وبالضرورة إلى توطيد الأمن، ولكن بعض الدول الغربية لا تأخذ بهذه النتيجة وترى أن التعليم الإسلامي هو الذي يكاد يغرق العالم في مستنقع الإرهاب، وتعزي هذه الدول إلى التعليم الإسلامي ما يحدث في العالم من اختلال في الأمن ومجازر يقتل فيها الناس ويمثل بجثثهم ويعتدى على حربة الأحياء منهم أو أجسامهم أو أموالهم، كما تحرق منازلهم وتدمر مزارعهم وتقتل مواشيهم وتلوث مياه شربهم وتلقي الرعب في أفئدتهم وتسد أمامهم سبل العيش الكريم.

ويرى الباحث مع شيخ الأزهر الشريف السابق المرحوم بإذن الله الدكتور سيد طنطاوي أن بعض الأبواق من الغرب تعمل على ترويع مفاهيم خاطئة عن الإسلام، وأن على الغرب أن يلتزم الموضوعية في الحكم على الأشياء وأن يضع الأمور في نصابها الصحيح، وألا يحمل المسلمين في العالم اخطاء يرتكبها بعض الحمقى والسفهاء والمجرمين الذين لا يفهمون أبسط مبادئ الإسلام، بينما يغض الغرب الطرف عن أي عمل يفعله السفهاء منهم ومن والاهم من قتل وترويع للمسلمين الآمنين^(١).

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ٣٠٨٩ بتاريخ ٠٣/٩/٢٠٠٢ م، ص ٥١

وأخيراً اعترف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في حديثه الأسبوعي الذي ألقاه في البيت الأبيض يوم الخميس ٧/١٠/٢٠٠٥م ونقلته القنوات الفضائية العربية ومنها قناة العربية الإخبارية الساعة العاشرة والنصف مساء بتوقيت السعودية بأن المتشددون الإسلاميين قاتلي المدنيين الأبرياء هم أعداء للإسلام والإنسانية وهي خطوة من جانب الرئيس الأمريكي يجب أن يتبعها اعترافه بأن قاتلي المدنيين الأبرياء أيأ كانت جنسياتهم أو ديانتهم أو وضعهم، يعملون لحساب جماعات إرهابية أو لحساب دول هم أعداء للديانات السماوية والإنسانية جمعاء، ويبقى بعد ذلك اعترافه بأن الإسلام ينبذ الإرهاب وأن ضحايا الحوادث الإرهابية أكثرهم مسلمون وهو اعتراف تأخر كثيراً.

والجدير بالذكر أن التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٩م متضمناً التقييم الاستراتيجي لوضع الإرهاب في العالم حسب معطيات عام ٢٠٠٨م ورد فيه عند عرضه للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية أمام الأمم المتحدة في نيويورك يوم ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨م التي جاء فيها:

«الإرهاب والإجرام هما عدو كل دين وحضارة ولم يكن من الممكن لهما أن يظهرها لولا غياب مبدأ التسامح».

وفي نفس السياق كانت كلمة الملك عبدالله الثاني التي تصدرت عرض الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التقرير السنوي الصادر في شأن الإرهاب من وزارة الخارجية الأمريكية في شهر اغسطس عام ٢٠١٠م متضمناً التقييم الاستراتيجي لوضع الإرهاب في العالم حسب معطيات عام ٢٠٠٩م وجاء في هذه الكلمة التي ألقاها ملك المملكة الأردنية الهاشمية في ١٦ مايو ٢٠٠٩م ما يلي:

«الإرهاب عدونا جميعاً، ومحاربه مسئولية دائمة ومتصلة».

وهكذا فإن الكلمتين تعبران عن فهم الملوك والرؤساء العرب للإرهاب وعدم ارتباطه بدين أو حضارة وأن الإرهاب عدو الإنسانية جمعاء ومحاربه مسئولية الجميع حكاماً ومحكومين، افراداً وجماعات، الأمر الذي يكشف عن تسامح الدين الإسلامي وسمو تعاليمه ومبادئه.

والتساؤل الذي تطرحه الدراسة هو :

ما دور التعليم الإسلامي في توطيد الأمن؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما موقع التعليم عامة والتعليم الإسلامي خاصة من العوامل الدافعة إلى سلوك طريق الجريمة؟.

٢- ما مفهوم الأمن وتوطيده، وما قطاعاته؟.

٣- ما أثر التعليم في الأمن؟.

واتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي؛ وتطلبت الدراسة تقسيمها على النحو التالي:

١- العلم والتعليم.

٢- الأمن وتوطيده.

٣- التعليم والأمن.

١ . العلم والتعليم

يقاس أمن المجتمعات بمقدار خلوها من الجرائم وبمقدار استخدامها العلم في مواجهة الكوارث وبمقدار قيامها بتسليح مكافحي الجرائم بالعلم في حربهم مع المجرمين، والتعرف على دور التعليم الإسلامي في توطيد الأمن، ما يوجب البحث عن العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم حتى يمكن الوصول إلى السبل الملائمة للقضاء على هذه العوامل، إذ يستحيل العلاج قبل تفهم أسباب العلة (سلامة، ٩٧٩١، ص ٨٦ وما بعدها)، ويجدر التنبيه في البداية إلى أن منع وقوع الجرائم نهائياً تفاؤلاً يزيد على الحد المعقول، وتحقيقه مرتبط بوجود المجتمع الفاضل الذي يسوده التعاون بين الحاكم والمحكوم، وشيوع خلق الإيثار الذي يجعل كل فرد يتفانى في عمله ويبدع ويبتكر فيه ويسعى إلى السيطرة على نفسه وكبح جماح شهواته، وتحقيقه مرتبط بالمجتمع الفاضل الذي

يسوده العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، ويتعاون فيه الجميع حكماً ومحكوماً وإرضاء لله، ثم حباً للوطن، وهذا المجتمع الذي تنعدم فيه الجرائم ضرب من الخيال ومن ثم فإن كل ما نأمله هو وقف التزايد المستمر في عدد الجرائم أولاً ثم خفض هذا العدد إلى أقل عدد ممكن، وبعد ذلك يتناول الباحث العوامل المؤدية بالفرد إلى سلوك طريق الجريمة لبيان موقع التعليم منها ثم يتناول الباحث التعليم عامة والتعليم الإسلامي خاصة.

١ . ١ العوامل الدافعة إلى سلوك طريق الجريمة

اختلفت الآراء والمذاهب حول توضيح العوامل التي تدفع الفرد إلى سلوك طريق الجريمة، وتشعبت إلى ثلاث مدارس: المدرسة الأولى المدرسة الاجتماعية التي نشأت في أحضان علم الاجتماع الذي أخذت أبحاثه في الأزدهار عقب الحرب العالمية الأولى، وقد حاولت هذه المدرسة وضع نظرية عامة للسلوك الإجرامي تقوم أساساً على ما تباشره العوامل الاجتماعية على الفرد.

والمدرسة الثانية هي مدرسة الفردية أو مدرسة الإجرام الفردي وكانت نقطة البداية لهذه المدرسة البحث الذي أجراه الطبيب الشرعي وعالم النفس الإيطالي سيزار لومبروزو Lombroso على أربعمئة مجرم، فضلاً عن مجموعة أحد المجرمين الخطرين عام ١٨٧١ م، وخلص منه إلى أن أسباب الإجرام تكمن كلها في التكوين العقلي والتكوين العضلي للفرد. وجاء من بعده باحثون إيطاليون والتقطوا طرف الخيط وأخذوا يعمقون البحث من جميع جوانبه النفسية والعقلية والعضلية.

والمدرسة الثالثة هي المدرسة التكاملية التي ترى أن التفسير الصحيح للسلوك الإجرامي يتطلب أن يتم التكامل بين المدرسة الفردية والمدرسة الاجتماعية.

والباحث مع هذه المدرسة؛ لأن تفسير السلوك الإنساني بسبب واحد فردياً كان أو اجتماعياً يكاد يستحيل معه الوصول إلى نتائج سليمة، لأن الإنسان روح وجسد يؤثر ويتأثر في تكويناته الداخلية التي هي مصدر سلوكه بعوامل متعددة ومتباينة بعضها شخصي وبعضها من البيئة التي يعيش فيها (المرصفاوي، ١٩٧٣، ص ١٤٦ - ١٥٨).

والعوامل الشخصية هي تلك الظروف التي تتعلق بشخص المجرم وتكوينه، والتي يكون لها دخل من قريب أو بعيد بالجريمة.

وهذه الظروف هي: الوراثة، التكوين العضوي، التكوين العقلي، التكوين الغريزي (غريزة الجنس، غريزة الجوع)، التكوين النفسي، المرض، النوع، وأخيراً العمر (سلامه، ١٩٧١، ص ص ١٧١ - ١٧٥).

أما العوامل البيئية، فهي العوامل الخارجية التي قد تحيط بالسلوك الإجرامي وتؤثر فيه وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل البيئة العامة، وعوامل البيئة الخاصة بالفرد، وعوامل البيئة الخاصة بالفعل الإجرامي (سلامه، ص ص ٢٢٢ - ٢٣٤).

وتنقسم عوامل البيئة العامة إلى عوامل اجتماعية وعوامل طبيعية، والعوامل الاجتماعية هي العوامل الوثيقة بكيان المجتمع والنظم السائدة فيه والقيم والمبادئ التي يقتنع بها.

وهذه العوامل تنقسم ومن ثم إلى عوامل اقتصادية، وعوامل ثقافية وعوامل سياسية والعوامل الثقافية هي مجموعة القيم المعنوية والخلقية والدينية التي تسود الجماعة ومستوى التعليم فيها وعاداتها وتقاليدها وأسلوبها في الحياة.

أما العوامل الطبيعية، فهي الظواهر التي تسود منطقة معينة وتتعلق بالمناخ والمكان (جاد، ١٩٧٨، ص ١٤١).

وعوامل البيئة الخاصة بالفرد هي العوامل الخارجية التي تحيط بشخص الفرد فتدفعه إلى ارتكاب الجريمة وهي عوامل كثيرة متعددة منها الأسرة التي ينشأ فيها، والمدرسة التي يتلقى فيها العلم، وبيئة العمل، وأخيراً بيئة الرفاق.

وعوامل البيئة الخاصة بالفعل هي العوامل المهيئة لارتكاب الفعل التي من شأنها إثارة النوازع الكامنة لدى الشخص وإظهار استعداداته الإجرامي، فيقدم على ارتكاب الجريمة، مثل العوامل المسهلة لارتكاب الجريمة ومدى فاعلية وجدية إجراءات مكافحة الجريمة، ومدى التعاون الدولي والعربي والمتعدد الأطراف والثنائي والوطني، ومدى ملاءمة العقوبة المقررة للجريمة ومدى كفاءة أجهزة العدالة الجنائية (أجهزة

الضبط، وأجهزة التحقيق، وأجهزة المحاكمة، وأجهزة التنفيذ) (عيد، ١٩٨٨، ص ٢٠٢-٢٣٣).

من هنا فإن التعليم جزء من العوامل الثقافية المنبثقة من العوامل الاجتماعية التي تشكل مع العوامل الطبيعية عوامل البيئة العامة التي تحيط بالجريمة باعتبارها ظاهرة عامة في المجتمع، كما أن المدرسة عامل من العوامل التي تحيط بالجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة الفرد وبذا يمكن القول إن التعليم والمدرسة التي يتلقى فيها الفرد تعليمه عاملان من عن العوامل التي تدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة وهما يؤثران في العوامل الأخرى ويتأثران بها.

٢. ١ التعليم

اختلف الرأي حول أثر التعليم في ظاهرة الجريمة عموماً، البعض مثل بونجر Bonger يرى أن انتشار الأمية ينبغي أن يعد من العوامل المحركة للجريمة، ويساير هذا الاتجاه قول الأديب والمفكر الفرنسي فيكتور هوغو Victor Hugo إن فتح مدرسة بمثابة إغلاق سجن، والبعض الآخر مثل الإيطالي لومبروزو يرى أن التعليم يصقل الإجرام ويحوّله من إجرام عنف وعدوان إلى إجرام مدروس ومنفذ بدهاء، ويتفق هذا الاتجاه مع قول منظر الثورة الفرنسية جان جاك روسو (الناس فاسدون ولو شاء لهم أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فساداً) (عيد، ١٩٨١، ص ١٤٦). والاتجاه الثالث الذي نأخذ به يرى أن التعليم إذا أفلح في تهذيب النفس حد من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بخلد صاحبها لكنه إذا لم يفلح واختار المعلم لسبب أو لآخر طريق الجريمة، فإنه يكون أشد وبالاً على المجتمع ممن لم يتعلم.

لذا كان من الضروري تحريك الوازع الديني، فإذا اجتمع للمرء العلم والالتزام الديني سلم في دينه ودينه وصح سلوكه وطهرت دوافعه ونوازعه (عبد الحميد، ١٩٩٣م، ص ٨). وبذا يكون التعليم هو القوة التي توجه الإنسانية نحو التقدم وهو أيضاً الميدان الذي يمكن فيه استعادة الترابط الاجتماعي والشعور بالانتماء، لذا اطلقت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو مبدأ: نتعلم لتكون، وجعلت تنفيذ هذا المبدأ منطلق سكان المعمورة نحو المستقبل.

والمدرسة التي يتلقى فيها طلاب العلم تعليمهم، هي المجتمع الذي ينضم إليه الطفل بعد فترة طفولته الأولى التي قضاها في أحضان أسرته التي يسرت له النمو من وقت مولده وفي المدرسة تحدث الاتصالات الاجتماعية الأولى للطفل مع المعلمين والإداريين ومع زملائه الدارسين، ويقضي الفرد في المدرسة فترة طويلة، فالمدرسة تعني البيئة التي يتلقى فيها الفرد العلم من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة، وفيها يتعد الفرد عن رقابة الأسرة وسيطرتها، ويتلقى المعلومات والمهارات والمعارف التي سيحتاج إليها في مجال العمل وفي إطار الأسرة والمجتمع.

وتلعب المدرسة دوراً مهماً في حياة الفرد فهي تملك إذا ما أدت دورها بطريقة تربوية سليمة أن تأخذ بيده إلى بر الأمان. وفي اعتقادي أن على المدرسة أن تبين لتلاميذها أن القيم الروحية والأخلاقية تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع، من خلال دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد للكسب الحلال، وفي المقابل إغلاق المنافذ أمام تكسب المال بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى قيام علاقات بين الناس على أساس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل، بدلاً من التباغض والتنافر والغش (عيد، ١٩٩٨، ص ٢٢٢)، ولا شك أن المعلم الكفء هو المكلف بغرس هذه القيم في نفوس طلابه وشخصياتهم، وهو أيضاً الذي يعنى بمشكلاتهم التي تعترض حياتهم وتعرقل مسيرتهم وتهدد ليس فقط مستقبلهم، بل مستقبل أمتهم ومجتمعهم من بعدهم، وليس أقدر من المعلم على فهم المشكلات التي تدفع بالشباب إلى الهاوية ومواجهتها.

وتعاون المدرسة مع الأسرة ضروري خاصة في حالات الآباء الذين يحدثون أبناءهم عن المثاليات وسلوكياتهم ليست بعيدة عن الشبهات، حيث تفرض التربية الحقة على المدرسة والمعلمين وقفة مع هؤلاء الآباء وإرشادهم إلى الطريق المستقيم حتى لا تكون المدرسة في واد والأسرة في واد آخر (مرسي، ١٩٩١، ص ص ٢٩ - ٣٠).

ليس هذا فقط، بل يجب على الدولة أن تعد المدرسة لمواجهة خطر الإرهاب - على سبيل المثال - بإعطاء الشباب معلومات كافية عن المشكلة وعن المبررات التي يضيء بها الإرهابيون الشرعية على أعمالهم الإجرامية، وإمداد المدرسين بالمهارات الفنية والمواد

التي تساعدهم ليس على توجيه الطلاب فقط، بل على توجيه أولياء أمورهم للتأثير في إحداث التغيير المطلوب في سلوك الطلبة واتجاهاتهم، ويمكن إدخال المعلومات الخاصة بالإرهاب ضمن عدة مقررات بحيث يفهم الطلبة خطورة المشكلة من خلال أكثر من معلم وأكثر من درس وأكثر من مقرر في إطار ربط مناهج التعليم بواقع الحياة وأيضاً بالإضافة إلى ضرورة مراعاة مناسبة المعلومات لأعمار الشباب التي تعطى لهم وعدم المبالغة فيها ولتتذكر قول أمير الشعراء أحمد شوقي:

قل للشباب مقال صدق واقتصد ذرع الشباب يضيق بالنصاح

والمدرسة التي لا تعنى بتحسين العلاقة بين الطالب ومجتمعه، وتفتقد العلاقة الواعية بينها وبين الأسرة، ويقعد فيها المدرس عن القيام بواجبه التعليمي، وبالطبع واجبه التربوي أملاً في دفع الطالب إلى مستنقع الدروس الخصوصية التي تستنزف ميزانية الأسرة، هذه المدرسة قضت على الاحترام الذي كان يكتنه التلميذ لأستاذه وهو احترام عشقه الآباء وتغنى به شاعر النيل حافظ إبراهيم:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

وكان اختفاء المدرس القدوة وراء حوادث العنف في المدارس، عنف بين الطلبة استخدمت فيها الجنازير والمدى وفي بعض الأحيان الأسلحة النارية، واعتداء من الطلبة على مدرسيهم، بل وصل الأمر إلى تضامن أولياء الأمور مع التلاميذ في هذا الاعتداء، اعتداء على المدرسين الذين كانت كلماتهم نافذة على أجيال سابقة على جيلهم... كيف يحترم التلميذ مدرساً لا يقوم بواجبه الذي يتقاضى من الدولة أجراً عليه؟... كيف يحترم التلميذ مدرساً يرشيه حتى ينجح؟ سواء كانت هذه الرشوة سافرة أو في صورة دروس خصوصية يتقاضى عنها أجراً عالياً... ألم يؤدي ذلك إلى شيوع لغة الافتراس؟... لغة قانون الغاب وهي لغة تفتح الباب واسعاً أمام شتى أنواع الفساد.

وفي مصر أكثر الدول العربية تضرراً من الإرهاب تجار الأصوات بالشكوى من غول الدروس الخصوصية، وتطالب بعودة سياسة التعليم بالمجان عملاً لا قولاً، وترحم هذه الأصوات على أيام الدكتور طه حسين وزير المعارف في عقد الأربعينيات، الذي رفع

شعار التعليم كالماء والهواء وطبقه فعلاً، ونسيت الأصوات الغاضبة أن الماء أيام طه حسين كان ينساب في الأنهار والجداول ررقافاً صافياً، وكان يتفجر في الآبار والينابيع عذباً نقياً، وكان يروي عطش الظامئين مجاناً، أما الآن فقد لوث الإنسان الماء وجعله مدفناً لحيواناته الميتة ومقلباً لنفاياته ومكاناً تصرف فيه المصانع والمعامل سمومها القاتلة من كيمياويات ومخلفات، وكان على الإنسان حفاظاً على صحته أن يشرب الماء المعبأ الذي يشتري بالمال، أما الهواء الذي كان يسري عليلاً فقد تلوث هذه الأيام بما ينطلق من عوادم المركبات ودخان المنشآت الصناعية ومبيدات الحشرات والآفات وغاز الفريون الذي تسبب في ثقب الأوزون وأصبح الهواء النقي غالي الثمن، أي أن التعليم ما زال كماء وهواء هذا العصر... الذي يشتري بالمال.

إن الجيل الجديد في حاجة إلى المعلم الذي يكاد أن يكون رسولاً.... المعلم الذي سمع عنه من أبيه أو من جده... المعلم الذي كان يقف مع الحق ولا يفرق في أداء رسالته بين القوي والضعيف أو بين الغني والفقير. هذا المعلم موجود ويكفي أن نزيح من حوله الشوائب الرديئة التي تحاول طمس معالمه، وبعد أن نعيد للمعلم وجهه الحقيقي وبعد أن نعيد للمدرسة وضعها المميز كمكان لتلقي العلم ومزاولة الرياضة واكتساب المعرفة وزيادة الاطلاع واحترام القيم واتباع الشرائع السماوية وتوقير الأكبر سناً والأكثر علماً، وربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتقوية الروابط بينها وبين أولياء الأمور، ومن ثم يكون من السهل إعداد أبناء اليوم ليكونوا رجال الغد... الغد المشرق الذي لا مكان فيه للإرهاب أو الفساد أو الجريمة المنظمة أو غيرها من شتى الموبقات.

١ . ٣ التعليم الإسلامي

يطلق التعليم الإسلامي على تدريس العلوم الشرعية وغيرها من العلوم النافعة للإنسان في دينه ودنياه التي لا تتعارض في موضوعاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وخاصة عندما يتم التعليم في المدارس الإسلامية.

والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية تتميز بالعموم والشمول، إذ هي شريعة الدين والدنيا، فليس موضوعها مقصوراً على العقائد، ولكنها تضمنت نظاماً شاملاً

لشؤون الدنيا في مختلف ميادين النشاط الإنساني.

والشريعة الإسلامية دستورها القرآن الكريم، وما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وكان مقصوداً به التشريع والافتداء، وهذه السنة النبوية إما مقررة لأحكام القرآن، أو مبينة أو مفسرة لها أو مثبتة حكماً سكت عنه القرآن، وذلك بالقياس على ما جاء في القرآن الكريم أو بتطبيق أصوله ومبادئه العامة.

لذا اتفق الفقهاء على أن الأحكام الواردة في السنة تكون مع الأحكام الواردة في القرآن الكريم قانوناً واجب الاتباع يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين، وبذا تكون الشريعة الإسلامية شريعة منزلة الشارع فيها هو الله سبحانه وتعالى والخطاب فيها موجه إلى البشر جميعاً غير مقيد برباط الجنسية أو الموطن أو العرق أو اللون، والرباط الوحيد المعترف به هو رباط الإيثار وإقامة شريعة الإسلام (سلطان، ١٩٧١، ص ٧٦).

وقد بدأ التعليم الإسلامي على يد خاتم الأنبياء والمرسلين وسيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم بتعليم النفر القليل من الصحابة الذين التفوا حوله بعد أن استجابوا لدعوته، وكان ذلك في دار الأرقم بن أبي الأرقم، وكانت الدراسة تتم في الخفاء وبعيداً عن أعين الكفار والمشركين، وبفعل التعليم الإسلامي نضجت شخصية المتعلمين وتحولوا من أشخاص كانوا يعيشون في مجتمع جاهلي إلى معلمين في المدرسة الإسلامية وقادة في المجتمع الإسلامي يعدل الفرد منهم أمة بأكملها ديناً وخلقاً وقيماً وعلماً وعملاً. وبهذه النوعية الجديرة والعظيمة من البشر وصل الإسلام إلى قارات الدنيا إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين وقامت حضارة إسلامية راشدة أضاعت العصور المظلمة للعالم الغربي (مرسي، ١٩٩١، ص ٣). ثم جاءت عصور ابتعد فيها المسلمون عن شريعتهم الغراء فتهافت قلاعهم وتداعت بلادهم أمام الأعداء الذين قويت شوكتهم وزادت جسارتهم وكثرت افتئاتهم على الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحة واتهموها بما ليس فيها وأشاعوا أن التعليم الإسلامي هو الذي أفرز أناساً غلاظ القلوب يقتلون الأبرياء ويمثلون بجثثهم، ويقتحمون أماكن العبادة ويدمرونها ويعتدون على مرتاديه، ويخطفون الأطفال والرجال والشباب والكهول ويذبحونهم ذبح النعاج أو يطلقون

سراحمهم مقابل فدية كما يحولون أنفسهم إلى قنابل بشرية يفجرونها فيمن يعتقدون أنهم أعداء الإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى ما نسبوه للشباب المسلم من سفك للدماء وهتك للأعراض وتدمير للمرافق والممتلكات.

ومنشأ هذا الافتراء الجهل بحقيقة الشريعة الإسلامية وعدم الوقوف على أصولها وكلياتها وقواعدها، فالشريعة الإسلامية تضمنت نظاماً أخلاقياً رباني المصدر إنساني الأبعاد، شمولي النطاق متوازن الإطار واقعي المعالجة واضح المعالم ثابت الأسس. والأحاديث النبوية المطهرة التي تناولت حسن الخلق كثيرة كقوله (أكثر ما يدخل الناس الجنة تقوى الله وحسن الخلق) وقوله (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً)، وقوله (بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) (ابن الأثير، ج ٤، ص ٤-٥).

وأخلاق المسلم الحق كما وردت في الشريعة الإسلامية الغراء أصولها كما قال الإمام الغزالي أربعة هي الحكمة والشجاعة والفقه والعدل (الغزالي، ١٩٧٥، ج ٨، ص ٩٨). ومن استوت فيه أخلاق الإسلام، فهو حسن الخلق لا يصدر عنه ما يغضب ربه وليس من شيمة المسلم الحق سفك الدماء أو اغتصاب النساء أو الاعتداء على الأموال أو تكفير الناس أو ارتكاب الجرائم الموجهة ضد الإنسانية جمعاء والآيات الدالة على ذلك في القرآن كثيرة (الشيشاني، ١٩٨٨، ص ٥٥-٩٦)، كما أن المسلم الحق الذي تشرب بأخلاق الإسلام وارتوى من مناهل الإسلام لا يمكن أن يكون طاغية أو مستبداً أو ظالماً أو قاهراً لإرادة البشر أو مصادراً لحرياتهم وإبداعاتهم، كما لا يمكن أن يكون بخيلاً أو أنانياً ولكن على الدوام يكون أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر متعاوناً على البر والتقوى من أجل نشر دينه ورفع شأن وطنه وخير أمة الإسلام والمسلم الحق لا يمكن أن يكون مخادعاً أو كاذباً أو لثيماً أو منفذاً لأوامر أعداء الأمة الإسلامية ولكن الذي يفعل هذه الفواحش شخص اعتراه ضعف في الإيثار أو خلل في التفكير أو فهم خاطئ لأحكام الدين والتعليم الإسلامي الصحيح منه براء، ومن ذلك يقول المولى جل شأنه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ صَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ (الكهف).

والسؤال الذي يطرح نفسه داخل العالم الإسلامي وخارجه هو: هل شاخ الفكر الإسلامي وأصاب المجتمع الإسلامي بعدم القدرة على التواصل والاتصال للاستقبال والاستيعاب والمشاركة فيما يحدث في العالم من تحول؟ وهل عجز الفكر الإسلامي أمام موجة التحديث والعولمة التي فرضت مفاهيمها ومعطياتها على العالم أجمع وباتت محوراً إيجابياً لكل من يستفيد من عطاءاتها المتعددة الجوانب في جميع حقول العلم والمعرفة؟ هكذا تساءل المفكر العربي الدكتور منير نعيمة عضو اتحاد الكتاب العرب في صحيفة الأهرام، الطبعة العربية الصادرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥م، ص ١٠.

ولم يقصر سؤاله على الفكر الإسلامي بل مده للفكر العربي، ورأى نعيمة أن إصلاح العالم يتطلب انقلاباً جذرياً في مفاهيم التعليم الأساسي الموروثة سواء كان الجامعي أو ما قبل الجامعي، خاصة وأن بعض المقررات الدراسية عفى عليها الدهر ولم تعد تتوافق وتلتقي مع مستجدات اليوم، وعجزت ومن ثم عن بناء شباب يستوعب ما يحدث على الساحة العالمية من إنجازات في مجالات العلوم والفكر والمعرفة.

وفي السياق نفسه أكد تقرير صدر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٥م عن منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والتقانة أن أكثر من ٦٠٠ مليون طفل في العالم الإسلامي يعانون من عدم توفير التعليم الأساسي، بالإضافة إلى معاناتهم من الفقر والمرض وعدم توفير الحماية لهم. ووفقاً للتقرير تقل نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية عن ٦٠٪ في ١٧ بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتنتشر الأمية بين أكثر من نصف السكان البالغين في بعض البلدان الإسلامية، بل قد تصل إلى ٧٠٪ بين النساء، وفي أفريقيا جنوب الصحراء لا يلتحق ٤٠٪ من الأطفال بالمدارس، وفي الدول العربية يبلغ عدد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس ٢٥٪ من إجمالي عدد الأطفال^(١).

(١) صحيفة الأهرام، الطبعة العربية، الصادرة بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٥م، ص ٤

أ - التعليم الإسلامي في مصر

إن ازدواجية التعليم بمصر مسألة قديمة نشأت منذ عصر محمد علي باشا الكبير رأس الأسرة العلوية، ومع دخول مصر في العصر الحديث لم يحظ التعليم في الأزهر الشريف وتطويره بكثير من الدراسات العلمية الجادة وقد حاول العلماء السابقون حل مشكلة التعليم الأزهري وصدرت بناء على دراستهم قوانين لتطوير الأزهر في السنوات ١٩٠٦، ١٩٠٨، ١٩١١، ١٩٢٩م، إلا أن هذه القوانين لم تحقق التطوير المطلوب ووصف الشيخ محمد الأحمد الظواهري مفتي الديار المصرية التعليم بالأزهر عام ١٩٣٠م بأنه يربي ملكة الحفظ ولا يربي ملكة الفقه، وفي عقد الستينيات من القرن العشرين صدر قانون تطوير الأزهر الذي أنشأ إلى جانب الكليات الشرعية كليات مدنية شبيهة بالكليات المنشأة في جامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس مثل كليات التجارة والطب والصيدلة والهندسة، كما سمح في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بدخول خريجي الثانوية الأزهرية كلية الشرطة المصرية، وبذا أدمج التعليم الإسلامي في التعليم العام في الكليات الجديدة.

وفي اعتقادي أن الفضل في المحاولات الجادة لإصلاح التعليم الإسلامي يرجع إلى المعهد العالي للفكر الإسلامي الذي أنشأه صنفوة من علماء المسلمين بجهودهم الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م من أجل تجنيد العلماء والمثقفين المسلمين لإعادة صياغة مناهج الفكر الإسلامي المعاصر في مجال العلوم والدراسات الإنسانية والاجتماعية حتى تستعيد الأمة الإسلامية عافيتها ودورها الحضاري الرائد مهتدية برسالتها الإنسانية الخالدة، وفي سبيل هذه الغاية أنشأ المعهد فروعاً له في بعض الدول العربية ومن بينها مصر، وعقد المعهد وفروعه العديد من المؤتمرات الدراسية والحلقات العلمية نوفش فيها إصلاح التعليم الإسلامي أي أن المعهد سبق بذلك طلبات الإصلاح التي تقدمت بها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل من أهم الحلقات الدراسية الحلقة التي عقدت في القاهرة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين وكان عنوانها «تدريس العلوم الشرعية»، وشارك في هذه الحلقة مجموعة كبيرة من علماء المسلمين، وكان المتحدث الرئيس فيها فضيلة العالم الإسلامي البارز الشيخ

محمد الغزالي رحمه الله رحمة واسعة، وأدار الحلقة الدكتور جمال الدين عطية وتم تسجيل ما دار في الحلقة من آراء لكبار العلماء في كتيب تم نشره وتوزيعه على جميع الدول الإسلامية ومن أهم ما ورد في الحلقة ما يلي:

١ - يرى الاستاذ الدكتور محمد عمارة أن الأزهر تخرج فيه الآلاف من الطلاب الذين يحملون شهادة العلماء وهم في الحقيقة أميون، وأن مستوى التعليم هبط في كل المؤسسات التعليمية العامة والدينية، وهو هبوط غير محتمل في المؤسسة التعليمية الدينية التي تخرج الأئمة على عقيدة الأمة محور علوم الشرع والحضارة، فضلاً عن فشل هذه المؤسسة في صبغ علوم الحضارة بصبغة الله تعالى على النحو الذي يرضي الله ورسوله والمؤمنين، وأن ذلك هو الذي أدى إلى الفراغ الذي ملأه الفكر الغربي الذي اتسم بحسن العرض.

٢ - تحدث الأستاذ الدكتور محمد كمال إمام عن مشكلة الكتب الجامعية العجفاء المقررة على الطلاب في كل السنوات وفي كل الكليات الأزهرية، وأن تلك الكتب مسؤولة عن تخريج طلاب من الأزهر لا يعرفون كيفية العودة إلى الأصول سواء كانت الأصول التي تحتاج إلى تنقيح أو التي لا تحتاج إليه، واقترح اشترك كبار أساتذة الأزهر في تأليف المقررات الدراسية في مواد أصول الفقه وعلم التفسير وعلم الحديث وغيرها من الكتب الدينية، وتدریس هذه المقررات في جميع الكليات، لأن ترك أستاذ بمفرده يؤلف مقررًا دراسياً لطلابه أصبح مسألة غاية في الخطورة على ضوء الإنتاج المطروح.

٣ - طالب الشيخ الغزالي بتطوير منهج العلوم الشرعية في جميع مراحل التعليم الأزهرية من بدايته إلى نهايته، والعمل على تفادي التكرار، والحرص على أن يكون نمواً عضوياً في المناهج تتحدد فيه جرة كل مرحلة حتى يتم البناء عليها في المرحلة التالية ويرى الشيخ الغزالي أن في العلوم الشرعية كنوزاً علمية، ولكنها مخلوطة بآثربة لا حصر لها منها: الفلسفة الإغريقية التي لها نزعة غير إسلامية رغم أن الغرب لم يعد يأخذ بها منذ أكثر من خمسة قرون وخاصة منذ عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ولم يأت العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول

من القرن العشرين إلا وكانت الفلسفة الأوروبية بعيدة كل البعد عن فلسفة أرسطو وأفلاطون وسقراط، ومن ثم فإن العلوم التي وضعت قديماً وتأثر واضعوها بالفلسفة الإغريقية يجب أن تنقى من هذه الفلسفة حتى نصلح من التقليد الأعمى ويعود إلى علومنا الشرعية صفاءها وبعد تطوير العلوم الشرعية يجب تدريسها بعد ضرب الأمثلة التطبيقية التي تواكب العصر والواقع الذي يعيش فيه الناس حتى لا توجد شريحة من العقول المعزولة تماماً عن الواقع المعاش وقد أيد الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية الحالي تنقية العلوم الشرعية من الفلسفة الإغريقية بدعوى أن المسلمين بعد عصر الفتوحات قد اضطروا إلى ترجمة الفلسفة اليونانية واستخدامها لأن جمهور البلاد التي تم فتحها لم يكونوا يعترفون بغير مقاييس ومعايير هذه الفلسفة، ومن ثم فإن الفلسفة اليونانية كانت سلاحاً محدداً في معركة محددة، ولا داعي بعد أن طويت صفحة المعركة أن تظل العلوم الإسلامية مشوبة بالروح اليونانية.

واقترح الشيخ الغزالي مزج التعليم الديني بالتعليم العام من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، حتى يتعلم الجميع أصول دينهم، ويستطيعوا أن ينشروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجتمعاتهم، لأن الكم البسيط من المعلومات الدينية التي تمنح لطلبة التعليم العام غير كافية لتكوين شخصية الإنسان المسلم القادر على الإسهام في تطوير بلاده، ورفع راية الإسلام خفاقة في المجتمعات الإسلامية وخاصة المغموطة الحق في البلاد غير الإسلامية.

٤- ويرى الدكتور يوسف عبدالفتاح أن الغرب أحسن عرض بضاعته رغم ضعفها والعالم الإسلامي اساء عرض بضاعته رغم قوتها وأصالتها، ورأى الدكتور السيد رزق الطويل أن عملية التغيير ليست صعبة وأن العالم الإسلامي في حاجة إلى الفقيه الفطن الذي يعرض الأمور الفقهية عرضاً واسعاً وميسوراً يلائم ذوق العصر وذوق الطلاب.

ويرى الباحث مع فضيلة الشيخ الغزالي أن الله قد حفظ القرآن فلم ينل الكتاب العظيم أي تغيير أو تبديل رغم أن التغيير والتبديل نالا كتباً سماوية أخرى مثل التوراة والانجيل،

ورغم المحاولات الشرسة والمحمومة لتغيير وتبديل القرآن الكريم آخرها ذلك المسمى الفرقان الذي كتبه للأسف شخص من أبناء عالمنا الإسلامي بدعم وتمويل من أعداء الإسلام ولكن النسيان طواه رغم الرعاية الكبيرة والنشر الواسع الذي أتيح له في عام ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر)، وهذا يجعل الباحث يؤيد الشيخ الغزالي في أن أمتنا قد تمرض ولكنها لن تموت، وستعود بإذن الله كما كانت وستكون خير أمة أخرجت للناس وعلى العالم الإسلامي كله أن يتكاتف حتى يزيل الغبار الذي علق بالإسلام وينظف الجوهر النفيس حتى ينير الكون كله بهائه وعدله وحكمته.

ب - التعليم الإسلامي في المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية مهبط الوحي وأرض الحرمين الشريفين حرصت منذ استقرار الحكم فيها على تطوير التعليم الإسلامي وفتح مراكز لتعليمه في كثير من الدول الإسلامية والغربية (وعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت المملكة العربية السعودية لباكستان مبلغ نصف مليار ريال بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٤٢٦ هـ لعمارة المناطق التي دمرها الزلزال الذي ضرب باكستان في شهر سبتمبر ٢٠٠٥م، وخاصة المدارس والمستشفيات). واستضافت وعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات تحقيقاً لهذه الغاية ومن الخطوات المهمة لإصلاح التعليم الإسلامي في المملكة العربية السعودية الندوة العلمية التي عقدت في رحاب جامعة الملك سعود بناء على موافقة المقام السامي الكريم وبتنظيم من كلية التربية وعنوانها: «العولة وألويات التربية» في الفترة من ١-٣ / ٣ / ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠-٢٢ / ٤ / ٢٠٠٤م، وشارك في هذه الندوة وحلقته النقاشية الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وأمين عام مجلس الشورى، والأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي، ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأساتذة الجامعات وطلبتها والمهتمون بقضايا التعليم من داخل المملكة وخارجها ومن أهم ما أثير في الندوة:

١- رفض تبعية المنظومات التربوية للدول العربية لمؤسسات التعليم الغربي عن طريق الضغط، ورفض فرض أولوياتها في التطوير دون مراعاة خصوصية أو ذاتية أو هوية المجتمعات العربية.

- ٢- التربية الأخلاقية الإسلامية تملك المقومات العالمية والأهداف السامية التي تمكن المسلمين من أن يكونوا دعاة بأخلاقهم وبأعمالهم قبل أن يكونوا دعاة بأقوالهم.
- ٣- المنهج الدراسي في ظل العولمة يجب أن يأخذ بالاتجاهات الحديثة في التدريس، وأن يركز على تدريب الطلبة على مواجهة المشاكل المحلية ومتطلبات السوق العالمية.
- ٤- عجز مناهج الحديث والثقافة الإسلامية في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في وضعها الراهن عن مواكبة العولمة بمناهجها وقيمتها.
- ٥- التخطيط لتطوير المؤسسات التعليمية وتطبيق أساليب التعليم والتعلم التي تسهم في خلق أفراد قادرين على العمل بكفاءة في ظل نظام العولمة.
- ٦- مراعاة التدرج في تطبيق التعليم الإلكتروني بدءاً من التجهيز وإقامة البنى التحتية، ثم التوسع في التجهيزات، ووصولاً إلى تطبيق وتقييم التجربة وارتباط المؤسسة التعليمية الإلكترونية بمؤسسات تعليمية داخل البلاد وخارجها.
- ٧- مساعدة الطلاب في المرحلتين المتوسطة والثانوية على فهم العالم كمجموعة من النظم البشرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والاجتماعية والطبيعية المتصلة والمعتمدة على بعضها البعض (والثقافة الكونية الجديدة).
- ٨- الاهتمام بالمعلمين والتدقيق في اختيارهم وإعدادهم وتطويرهم، إذ إن رسالتهم اليوم أصبحت أكثر من أي وقت مضى ذات أبعاد حضارية مصيرية شاملة.
- ٩- العمل على حل أزمة الاتجاهات السلبية نحو التعليم العالي التطبيقي والحرفي حتى لا يزداد عدد المتعلمين العاطلين عن العمل.
- ١٠- الحاجة الماسة إلى غرلة أهداف التعليم في المراحل المختلفة وما يتبع ذلك من مراجعة تربوية لمحتوى المناهج الدراسية.
- ١١- تأكيد على الدور الفعال للشبكة العالمية للمعلومات لتوفير المعلومات المختلفة للمتعلمين والباحثين لغرض تعزيز التعليم والتعلم.
- ١٢- قبول العولمة والتعامل معها بشفافية ووعي وكياسة ولغة وواقعية تتضمن هامشاً لخصوصيات العالم الإسلامي ومنظومته القيمة وذلك يتطلب إعادة

هيكلية المؤسسات التعليمية والدعوة إلى تطبيق التعليم الشامل بتضمين المقررات الدراسية منظوراً عالمياً في التربية لمواجهة الظواهر السلبية في العالم.

ج - التعليم الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة

كانت جميع المناهج الدراسية والكتب الدراسية المقررة بدولة الإمارات العربية المتحدة مستوردة من دول عربية أخرى وخاصة الكويت، حيث تمتزج الثقافة الإسلامية بالعلوم المدنية، ثم حدث التحول الكبير عندما حددت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨١ م أهدافاً عامة للتعليم بالدولة من بينها: غرس مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وتنمية فهم الفرد له، وتربية الفرد على الخلق القرآني الكريم وتنمية المهارات والمواهب الثقافية لدى الأفراد لمساعدتهم على فهم الذات والعالم الذي يعيشون فيه. ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ قامت إدارة المناهج بإعداد المقررات لكل موضوع على حدة في كل مراحل التعليم المختلفة وقامت بإصدار كتب دراسية غطت هذه المقررات، وكان أول إصدار لهذه الكتب عام ١٩٨٣ م.

وفي العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ م تم تقويم هذه الكتب الدراسية، حيث تبين أن الانتقاد الرئيسي الموجه لهذه الكتب كان عدم تضمينها اهتماماً خاصاً بيبث الإحساس بالعزة والفخر في وجدان الأطفال بدولتهم الحديثة وتراثهم الإنساني، وأن أحد أوجه الضعف هي التركيز على الكلمة المكتوبة والتشجيع على التلقين. ورأى الدكتور حميد عبدالقادر البنا عضو لجنة التقويم والتطوير أن الدعوة إلى التعليم المبني على إكساب الخبرة، وتنمية صفات فردية مهمة مثل الخلق والابتكار والفكر المميز والقُدوة على حل المشكلات ومن ثم تحسين التعليم لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لم يحقق تقدماً ملحوظاً، وطالب البنا باعتماد نظام تعليم أكثر خبرة وإحداث تغييرات شاملة في نظم التدريس والتقويم وتطوير الكادر المدرسي والجدير بالذكر أن هناك حركة متسارعة في الإمارات وغيرها من دول الخليج لعدم الاعتماد على استظهار الكتب المدرسية والاتجاه إلى التعليم الذي ينمي التفكير التحليلي الخلاق حتى تواصل دول الخليج مسيرتها من أجل التقدم والازدهار والمستقبل الباهر والمشرق والأمن للجيل الحالي والأجيال المقبلة (البنا، ١٩٩٦، ص ٣٠١-٣٠٩).

وواضح مما تقدم أن الدول العربية تسعى إلى إصلاح تعليمها وطلب الإصلاح ينبع من الداخل ولكن الطلب القادم من الخارج، إنما يهدف إلى تعزيز أمن الدول الغربية والدول التابعة لها.

٢ . الأمن وتوطيده

لا شك أن العلم والأمن والإيمان عناصر مهمة لضمان تطور أي دولة ورفاهية مواطنيها، والأمة الإسلامية في الوقت الراهن في حاجة ماسة إلى توافر العناصر الثلاثة حتى تنهض من كبوتها، وتواجه التجمعات العملاقة الأخرى وتستطيع أن تتعاش معها. والبحث في الأمن وتوطيده يتطلب مناقشة مفهوم الأمن.

٢ . ١ الأمن

الأمن مطلب ضروري من مطالب الحياة الأساسية حتى يشعر الأفراد والجماعات بالطمأنينة والاستقرار بعد أن تيقنوا من قيام السلطات المختصة بالحفاظ على حقوقهم وحياتهم (الصعيدي، ١٩٨٨، ص ٤٥).

أ- الأمن لغة

جاء في كتاب المفردات أن أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر ويكون الأمان اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان من الأمن (الأصفهاني، د.ت، ص ٢٥). وتعرف بعض المعاجم الأمن بأنه الحالة التي يتحرر فيها الإنسان من الخوف والقلق والإحساس بالخطر (حريز، ٢٠٠٥، ص ٨١). والأمن مصدر من قول القائل: أمن يأمن أمناً، والأمين هو الحافظ الحارس أي من يتول رقابة شيء أو المحافظة عليه (ابن منظور، ج ٥، ص ١٦٢). ويقول ابن ماجه إن الأمن والأمانة والإيمان صنوان بحيث لا وجود للإيمان بدون الأمن أو الأمانة، فالأمين من يأمنه الناس على أموالهم ونفوسهم فلا يخاف منه أحد (ابن ماجه، د.ت، ج ٢، ص ٣٦).

ب - الأمن اصطلاحاً

عرفه الهويميل بأنه الاستعداد والأمان وذلك بحفظ الضروريات الخمس من أي عدوان عليها، فكل ما دل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والرفق في أي شأن من شؤون الحياة فهو أمن (الهويميل، ٢٠٠٠م، ص ٩).

وعرفه نافع بأنه إحساس الفرد والجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر الدوافع المادية كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، أو الدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بالسكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي.

ويعرف المشاط الأمن بأنه «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف». كما يعرف الجحني الأمن بأنه «مجموعة من الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعبرة».

وعرفه معالي الدكتور عبدالله التركي بأنه «التدابير الكفيلة بحفظ النظام على سنن الله، وضبط العلاقة بين الناس على نحو عادل. متواز حتى لا يظلم أحد أحداً وحتى لا يبغى أحد على أحد ولكن ينخرط المواطنون جميعاً في خدمة الأهداف المشتركة دون تثبيط أو إزعاج» (الجحني، ١٤١٠هـ، ص ١٧).

وواضح أن جميع هذه التعريفات تدور حول معنى زوال الخوف والسكينة.

لذا يعرفه الباحث بأنه: «إحساس أفراد المجتمع بزوال الخوف واطمئنان النفس وسكون القلب وراحة البال، نتيجة الحفاظ على حقوقهم وحياتهم في بيئة يسودها شرع الله والالتزام بتعاليمه، ونتيجة تقديرهم للجهود التي تبذلها الجهات الحكومية والتطوعية للحد من الجرائم وتوقع ثورات الطبيعة ومواجهتها والتخفيف من ويلاتها».

ج - الأمن في القرآن الكريم

وردت كلمة الأمن ومشتقاتها في كثير من آي الذكر الحكيم.

١ - ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ﴿٨٢﴾ (الأنعام).

٢ - ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ ﴿٤﴾ (قريش).

٣ - ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا...﴾ ﴿١٢٥﴾ (البقرة).

٤ - ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ...﴾ ﴿٨٣﴾ (النساء).

٥ - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا...﴾ ﴿٥٥﴾ (النور).

٦ - ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨١﴾ (الأنعام).

٧ - ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ ﴿١١٢﴾ (النحل).

٨ - ﴿...أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ...﴾ ﴿٥٧﴾ (القصص).

٩ - ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ﴿٤٥﴾ (النحل).

١٠ - ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الصُّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ (سبأ).

ويستفاد من الآيات السابقة أن الله ينعم بنعمة الأمن على الذين يخافونه ويرهبونه ويطيعونه فيما أمر أو نهى فيعملون الصالحات ولا يمشون ولا يركبون المنكرات أولئك لا خوف عليهم في الدنيا والآخرة، بل الله يرزقهم ويجعل عيشتهم رغداً.

٢ . ٢ توطيد الأمن

وطد الشيء أثبته وثقله، والوطائد قواعد البنيان، ويقال وطد الله للسلطان ملكه إذا ثبته (ابن منظور، د.ت، ص ٤٨٦٦).

والاتجاهات الحديثة ترى أن تحقيق الأمن مسؤولية الجميع، وأن الشرطة في كثير من دول العالم هي الجهاز الرئيس الذي يختص بالحفاظ على الأمن بالاشتراك مع غيره من الأجهزة الحكومية وأجهزة المجتمع المدني وأفراد الشعب، ويقسم الأمن إلى عدة قطاعات على النحو التالي:

٢ . ٢ . ١ قطاع الأمن السياسي

وأجهزة الشرطة في هذا القطاع تعنى باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الجرائم المخلة بأمن الدولة من الداخل ومن الخارج، فإذا ما وقعت الجريمة كان عليها أن تقوم بضبط الجريمة حال وقوعها أو مطاردة مرتكبيها والعمل على إلقاء القبض عليهم داخل البلاد أو خارجها في إطار التعاون الوطني أو الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الدولي وإذا كانت الجريمة من الجرائم المجهولة وجب عليها أن تتحرى عن مرتكبيها.

وعادة ما تتولى الشرطة متابعة القضية إلى أن يصدر فيها حكم بالإدانة، ومتابعة تنفيذ الحكم والاشتراك في إجراءات إعادة تأهيل المحكوم عليهم ورعاية أسرهم ورعايتهم بعد الإفراج عنهم بالتعاون مع الأجهزة المعنية والجمعيات التطوعية. وهذا الذي تفعله أجهزة الشرطة في قطاع الأمن السياسي تفعله جميع أجهزة الشرطة في قطاعات الأمن الأخرى. ومن الجرائم المخلة بأمن الدولة جرائم التجسس وجرائم الإرهاب البيولوجي، والإرهاب الكيميائي، الإرهاب باستخدام الأسلحة أو القنابل أو المتفجرات؛ بالإضافة

إلى جرائم خطف الطائرات وغيرها من المركبات المائية والبرية، وجرائم خطف واحتجاز الرهائن، وجرائم تمويل الإرهاب، وجرائم الاعتداء على الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية إلى غير ذلك من الجرائم الوارد ذكرها في الاتفاقيات الصادرة في شأن الإرهاب. وقد يشترك مع الشرطة في هذا القطاع أجهزة أخرى مثل أجهزة الاستخبارات العامة أو المخابرات الحربية أو مخابرات حرس الحدود.

٢ . ٢ . ٢ قطاع الأمن الجنائي

وأجهزة الشرطة في هذا القطاع تعنى بمنع وضبط جرائم الاعتداء على النفس والمال والعرض مثل جرائم العنف (القتل - الايذاء - هتك العرض - الاغتصاب)، والجرائم التي ترتكبها عصابات الإجرام المنظم، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو العرض التي ترتكبها التشكيلات الإجرامية التي لا تتوافر فيها الشروط التي تتطلبها اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م والبروتوكولات الثلاثة المرفقة بها، وكذا الجرائم التي يرتكبها الأفراد مثل السرقة والنهب وخيانة الأمانة.

٢ . ٢ . ٢ قطاع الأمن الاجتماعي

وأجهزة الشرطة في هذا القطاع تعنى بمنع وضبط الجرائم ذات الطابع الاجتماعي مثل جرائم إنتاج وتهريب وترويج وتعاطي العقاقير المخدرة، وغسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بها، والجرائم التي يرتكبها الأحداث، وجرائم استغلال الأحداث، والجرائم المخلة بالأداب العامة مثل جرائم الدعارة والفجور، وإعداد أماكن لممارسة الدعارة أو الفجور، واستغلال دعارة امرأة أو فجور ذكر، وجرائم نشر الصور الفاضحة وإنتاج وبيع وعرض أفلام الجنس وكتب الجنس والأغاني المبتذلة والمسلسلات والمسرحيات الفاضحة، وجرائم سرقة وتزوير الملصقات الفنية والمطبوعات.

ويضم هذا القطاع أجهزة الشرطة المعنية بالرعاية اللاحقة حتى لا يعود المفرج عنهم من السجن إليها مرة أخرى، وشرطة المجتمع أو الشرطة المجتمعية، حيث تكون الشرطة

شراكة مع المواطن في مكافحة الجريمة، وهي شراكة تكسر طوق العزلة الاجتماعية للشرطة ويمكن أن تقوم بها تحت مظلة الشريعة الإسلامية السمحة (أبوشامة، ٢٠٠٠، ص ١٧٥-١٨٠). والمؤسسات الإصلاحية والعقابية لها دور كبير في تحقيق الأمن وهي تابعة للشرطة في كثير من الدول العربية والإسلامية، ولم تعد هذه المؤسسات كما كانت في الماضي أدوات لتأديب المحكوم عليهم وإيلاهم بسلب حرياتهم وإنزال أشد أنواع العنف بهم، بل أصبحت أداة لتعديل سلوكياتهم وإصلاحهم واعدتهم للمجتمع مواطنين صالحين قادرين على البذل والعطاء (أبوشامة، ٢٠٠٣، ص ٩٥).

٢. ٢. ٤ قطاع الأمن الاقتصادي

وأجهزة الشرطة في هذا القطاع معنية بحماية الوظيفة العامة وحماية المال العام، فهي تختص بمنع ومكافحة جرائم الرشوة، واستغلال النفوذ، وجرائم التريب، واختلاس المال العام، والاستيلاء عليه، وتسهيل الاستيلاء عليه، والإضرار بالمال العام وغير ذلك من جرائم الفساد، بالإضافة إلى جرائم اختلاس الآثار والتحف الفنية أو تسهيل الاستيلاء عليها، والجرائم التي تقع في المسطحات المائية وتخل بثروتها المملوكة للدولة أو القطاع العام، وجرائم التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية، وجرائم تقليد العملة والمضاربة فيها، والجرائم التي تستهدف وسائل النقل والمواصلات والتي تقع فيها، وجرائم سرقة التيار الكهربائي ومعدات توليده، وجرائم الاتجار في السلع في السوق السوداء وجرائم الغش في الأسواق المالية. ويشترك مع الشرطة في هذا القطاع أجهزة أخرى مثل أجهزة الرقابة الإدارية «هيئة الرقابة الإدارية في مصر، وديوان المحاسبة في المملكة العربية السعودية» الذي يختص بالنظر في كيفية إنفاق المال العام والتدقيق في المعاملات المالية والحسابية وله في سبيل ذلك التفتيش في جميع دوائر الحكومة بموجب النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢ هـ (فرحات، ٢٠٠٤، ص ١٧٤).

٢. ٢. ٥ قطاع الأمن البيئي

قطاع حديث من قطاعات الأمن أنشئ بعد أن زاد خطر الجرائم المرتكبة ضد البيئة، ومرد ذلك التطور التقني الهائل الذي خلف سموماً تنفسها الإنسان، وامتزج

بها شرابه، ودخلت في مكونات طعامه، بعد استخدامها في تسميد النبات، وتسمين الحيوان. والطبيعة الخلابة التي ألهمت الشعراء والأدباء، وفجرت ينابيع الإبداع عند العلماء والمفكرين، ووفرت للعامة السكنينة والطمأنينة، ووثقت روابط الود والوثام. هذه الطبيعة التي خلقها الله جميلة أصابها تلوث البيئة في المدن ومن بعدها القرى فازدحمت بسكانها وضافت شوارعها وامتلات بالقاذورات وتلاصقت مبانيها وصرفت مخلفاتها وفضلاتها وجثث حيواناتها وطيورها في المياه والأنهار، وضواؤها تصم الآذان، وقمامتها تقذي العين، والمساحات الخضراء فيها تحولت إلى غابات من الاسمنت المسلح أو عشش من الأخشاب أو الصفيح أو القماش. ومن هذه الجرائم تلوث الهواء بعوادم المركبات والغازات والسوائل الخارجة من المصانع، تدمير الثروات البحرية، صرف مخلفات ونفايات وعوادم السفن في مياه البحار والأنهار، دفن النفايات المشعة في الأراضي أو الصحارى أو البحار، بالإضافة إلى ثورات الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات والسيول. وتقع على الشرطة مهمة استخدام العلم في التنبؤ بالكوارث لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهةها بالتعاون مع الأجهزة المعنية، كما تقع عليها مهام الإنقاذ حال وقوع الكوارث بالإضافة إلى الإغاثة بالاشتراك مع الهيئات المعنية (عيد، ١٩٩٩، ص ٢٩-٣٦).

وتسهم الشرطة من خلال إعلامها الأمني في نشر التوعية الاجتماعية بشأن أخطار الجريمة البيئية على أمن وسلامة الإنسان وما يجب على افراد المجتمع اتخاذه حيال الكوارث الطبيعية والصناعية (الوادعي، ٢٠٠١، ص ١١٣).

٢ . ٢ . ٢ قطاع أمن المنشآت الحيوية والشخصيات المهمة

كثيرا ما تكون الشخصيات المهمة والمرافق الحيوية هدفاً للأعمال الإرهابية أو التخريبية؛ لذا تم تخصيص أجهزة شرطة لتأمين المنشآت الحيوية، وحراسة الشخصيات المهمة، وتحقيق أمن المؤتمرات والندوات، والاحتفالات الجماهيرية.

٢ . ٢ . ٧ قطاع الأمن المعلوماتي

أجهزة الشرطة في هذا القطاع الجديد معنية بمنع وضبط جرائم الحاسب الآلي. وفي الدول العربية تنتشر أجهزة الحاسب الآلي في القطاعات الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص وحتى في المنازل والمدارس (المسند، المهني، ٢٠٠٠، ص ١٤٧). واستخدام عصابات الإجرام المنظم وجماعات الإرهاب للحواسيب الآلية وبخاصة الإنترنت في الاتصال وفي إصدار التعليمات لتنفيذ مخططاتها الإجرامية وفي تعليم وتدريب صغار المجرمين على صنع العقاقير المخدرة وعلى تعاطيها وعلى إعداد المتفجرات وكيفية استخدامها، يلقي على عاتق الشرطة عبئاً كبيراً في مكافحة هذه الجرائم وبخاصة بعد ربط الهواتف المحمولة بشبكة الإنترنت وتضم الأجهزة الشرطة العاملة في هذا القطاع خبراء في نظم المعلومات، ولها القدرة على مراقبة الاتصالات عبر الحواسيب الآلية؛ بالإضافة إلى حركة الأموال والأشياء في العالم الافتراضي «عالم الإنترنت»، وتقدم مساعدتها إلى أجهزة مكافحة جرائم التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات الأخرى.

٢ . ٢ . ٨ قطاع الأمن الوقائي

أجهزة الشرطة في هذا القطاع تعنى بحفظ النظام، وتوفير الأمن، وحماية الآداب العامة، وإقرار السكينة، ومنع المظاهرات والإضرابات والاعتصامات مثل الدوريات بجميع أنواعها، وفرق مكافحة الشغب، بالإضافة إلى الأجهزة المعنية بإجراء الدراسات والبحوث وتحليل المعلومات لتوقّي وقوع الجرائم مثل استخدام الحاسب الآلي في تحديد ملامح الأماكن من الناحية الجغرافية والربط فيما بينها وبين خصائص الجرائم التي تقع في تلك الأماكن، واستخدام الخرائط الإلكترونية الجغرافية في دعم اتخاذ القرارات الشرطة مثل توجيه الدعم المالي أو الفني أو البشري إلى المناطق التي تتركز فيها الجرائم لوقف تزايدها والحد منها (درويش، ١٩٩٨، ص ١١٩).

٢ . ٢ . ٩ قطاع الأمن الفكري

قطاع حديث من قطاعات الأمن فرضه الفهم الخاطئ لدى البعض لأحكام الشريعة الإسلامية. وتسعى أجهزة الشرطة العاملة في مجال الأمن الفكري إلى تأمين خلو عقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها وذلك من خلال برامج وخطط تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع (حيدر، ٢٠٠١، ص ٢٣). ومن خلال تعميق الوازع الديني بغرس العقيدة الصحيحة في النفوس والاهتمام بالقدوة الصالحة، والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة والحوار الهادف البناء الذي يناقش الفكر المنحرف الذي يخالف القيم الروحية والحضارية للمجتمع وكذا الفكر الذي يعرض حلولاً سطحية ظاهرها براق وباطنها هدام ومفسد (طالب، ٢٠٠٥، ص ١٠٥).

وتقوم المملكة العربية السعودية بجهود في مجال الأمن الفكري من خلال المؤتمرات والندوات، والحوار مع المارقين، وفتح باب التوبة للراغب فيها. وفي مصر أثمرت الجهود في مجال الأمن الفكري في الحد من النشاط الآثم للجماعة الإسلامية التي اغتالت الرئيس المصري محمد انور السادات، وشرعت في قتل العديد من الوزراء، وذبحت رجال الشرطة في أسبوط، وكادت تورد مصر موارد التهلكة. وقد أثمرت هذه الجهود عن توقف الجماعة الإسلامية عن عملياتها الدموية داخل مصر وخارجها، وإصدار زعمائها العديد من الكتب التي توضح للشباب أن المجازر المرتكبة كانت بناء على فهم خاطئ لأحكام الدين، وأن الجماعة تابت وأنابت، وأثبتت بالأدلة عدم جواز التفجيرات العشوائية، وخطأ استهداف الأجانب والسياح بالقتل بدعوى عدم انطباق أحكام الأمان عليها، وعدم جواز تفجير الطائرات المدنية والشاحنات المملوغة. وقالت الجماعة إن تفجيرات الرياض تتضمن عدة أخطاء منها خطأ في التقييم والاختيار باعتبار المملكة بلداً إسلامياً يطبق الشريعة الإسلامية ويقوم على رعاية ضيوف الرحمن وفيها دار لطباعة المصحف الشريف وتوزيعه بالمجان على الشعوب الإسلامية؛ فضلاً عن التوسعات التي أجرتها في الحرمين الشريفين. وانتهت إلى أن هذه التفجيرات التي استهدفت مسلمين بأنها تفجيرات خطأ في وقت خطر في مكان خطأ (زهدي وآخرون، ٢٠٠٤، ص ٢٥١).

٢. ٢. ١٠ قطاع أمن المنافذ

وتعنى أجهزة الشرطة في هذا القطاع بأمن الموانئ الجوية والبرية والبحرية وإصدار وثائق السفر والإقامة والجنسية ومراقبة الفارين والمسافرين والتأكد من عدم خطورتهم وعدم حملهم لمخدرات أو متفجرات أو أي سلع محظورة أخرى وتمنع الدخول إلى البلاد بوثائق مزورة وتمنع هروب المجرمين عبر الموانئ والمطارات.

وتساعد الأجهزة الشرطة المعنية في قطاعات الأمن المختلفة أجهزة شرطة تسهل لها القيام بمهامها مثل قوات الأمن وقوات الأمن المركزي أو القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب وأجهزة الأدلة الجنائية والأحوال المدنية، والمساعدات الفنية، والاتصالات، وإمداد الشرطة، وشئون الضباط وشئون الأفراد وغيرها كثير. والذي يهيم الباحث في هذا المقام أكاديميات وكليات ومعاهد ومدارس الشرطة وهي مؤسسات تعليمية تعنى باختيار العاملين في الشرطة وتعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم لتنفيذ المهام الموكلة إليهم، ومواجهة مجرمين استفادوا إلى أقصى مدى من معطيات الحضارة وتقدم علوم الإدارة في العالم العربي. والثابت أن الاهتمام بالتعليم الشرطي بدأ منذ منتصف القرن الماضي وبخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، حيث تحولت كلية البوليس المصرية التي كانت تتولى التعليم الشرطي المصري من نظام الثلاث سنوات التي تقدم فيها جرعات أمنية وثقافية وشرطية وقانونية؛ بالإضافة إلى التدريبات العسكرية المكثفة وتمارين اللياقة البدنية والدفاع عن النفس ومهاجمة أوكار الجريمة وفض المظاهرات والاعتصامات إلى نظام الأربع سنوات التي يدرس فيها الطالب مناهج قانونية ومقررات شرطية وعلوم مساعدة. ثم جاءت المحطة الثانية عندما تم تحويل كلية الشرطة المصرية إلى أكاديمية تضم كليات للتعليم ومعاهد للتدريب ومراكز للبحوث وكلية دراسات عليا تمنح الدبلوم والماجستير والدكتوراه وكان ذلك في عقد السبعينيات وسارت كليات الشرطة العربية على هدى كلية الشرطة المصرية واستفادت من التطور الذي لحق بها.

وفي النصف الأول من الثمانينيات أنشئت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ليظهر في العالم العربي ما يسمى التعليم الشرطي العربي، والواقع أن التطورات المتسارعة في الواقع الأمني كان لها تأثير بالغ في واقع الإعداد العلمي والتدريب للشرطة (عبدالمطلب،

٢٠٠٤، ص ١١). وكان التطوير يهدف إلى تحويل رجل الشرطة من شخص متجهم الوجه متحجر المشاعر مستبد بسلطته إلى شخص ثابت الجنان، عفيف اليد، طاهر اللسان، مهيب الخطى، سباق لنصرة المظلوم، تواق لنجدة المأزوم، يراعى الله فيما يشاء ويقصد، والسلطة بين يديه أمانة لا يرهقها بباطل ولا يطلقها إلا لحق وذلك حسبها ورد في وثيقة «مثل وآداب الشرطة العربية» التي أقرها المؤتمر الثاني لقادة الشرطة العرب بالإضافة إلى تسليحه بالعلم النافع في عصر العلم، واستلهامه من الدين الحق والصدق والعدل والالتزام بالمساواة في معاملة الناس دون نظر إلى وضعهم الاجتماعي أو الوظيفي (الاصيبي، ٢٠٠٠، ص ٤٨).

والشرطة القوية الصالحة ذات العلم النافع والخبرة العميقة هي درع المجتمع الذي يقيه من شتى صنوف الجريمة والانحراف، فهي أول من يصطدم بالجريمة قبل دخولها مرحلة التنفيذ، وهي أول من يقابل المجني عليه أو المضرور من الجريمة، وفي استطاعتها أن تمسح دموعه أو أن تزيد من عذابه ومعاناته، ولن يكبح جماح الإجرام المعاصر إلا بالتدقيق في اختيار قادة الشرطة من العناصر الطيبة الكريمة الأصل ذات التاريخ الناصع البياض، الصامدة أمام المغريات، البعيدة عن التيارات السياسية والصراعات الحزبية، من العناصر التي تنزل مصلحة الوطن منزلة أسمى من أية مصلحة شخصية أو انتهاء وظيفي أو قبلي أو اجتماعي، من العناصر التي تعمل بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ....﴾ ﴿١٠٥﴾ (المائدة).

والشرطة قيادة حازمة عادلة مخلصة، وجند عاملون أكفاء مخلصون، وإمكانات ملائمة ولا أمل في شرطة مهما كانت درجة كفاءتها إذا تولاها صاحب شرطة لا يقيم لله عهده ويكون كل همه البقاء في منصبه أطول مدة ممكنة، ولو على حساب الضعفاء والمظلومين وتقرباً وزلفى للأقوياء الفاجرين.

ولذلك كان التثقيف الإسلامي ضرورة لتطهير الشرطة مما قد يعلق بها من الشوائب حتى تؤدي رسالتها في تحقيق الأمن على أكمل وجه.

ولا ينكر منصف الدور الذي تقوم به جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في بناء قيادات أمنية واعية وتعليم وتدريب وتأهيل رجال الأمن العرب تأهيلاً علمياً رفيعاً

مستنيراً، وتعيد الجامعة النظر كل فترة زمنية في محتويات المقررات الدراسية والبرامج التدريبية وساعات التعليم والتدريب المخصصة لها وتحديثها. وتشير الإحصائيات إلى تزايد عدد المستفيدين من أنشطة الجامعة اعتباراً من عام ١٩٩٧م، وزيادة عدد أعضاء التدريس بها، وتزايد الخدمات المقدمة للقطاع الخاص تزايداً لا نظير له والجدير بالذكر أن التطور والتحديث الذي شمل نظم الالتحاق والتعليم والتدريب الشرطي اعتمد على التحديث الموضوعي الذي يراعي المستجدات والتطورات في مجال تحقيق الأمن على المستويين العالمي والعربي.

والجامعة في حقيقة الأمر جامعة أمنية عربية رائدة في ميدانها وتخصصاتها، تستقطب رجال الفكر والخبرة العرب والأجانب، وتؤدي رسالتها بتوجيه من أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب وبدعم كريم من حكوماتهم. وتدين الجامعة بالفضل لراعيتها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب ورئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣ . التعليم والأمن

سبق أن ذكرنا أن التعليم عامل من عدة عوامل تسهم إيجاباً أو سلباً في تحقيق الأمن وتوطيده وأن الدول العربية جمعت الخبراء لإصلاح ما اعترى نظامها التعليمي الإسلامي من مثالب ليست موجودة في الشريعة الإسلامية الغراء الصالحة لكل زمان ومكان والمنزهة عن أي مثالب ولكن المثالب في مناهج التعليم هي من صنع البشر، فالإصلاح مطلب داخلي قبل أن يكون مطلباً خارجياً، ولكن بعض المستشرقين في الماضي افتروا على الإسلام وادعوا إباحته للمخدرات واتضح زيف دعواهم، وبعض الدول الغربية تدعي في الوقت الحاضر أن الإسلام دين يدعو إلى العنف وإرهاب غير المسلمين، وقوي هذا الادعاء بعد حدوث تفجيرات في بعض العواصم الغربية مثل واشنطن ونيويورك ولندن ومدريد، اتهم بارتكابها مسلمون متطرفون، وفي هذا المبحث عرض الغرب لحجج للمطالبة بإصلاح التعليم الإسلامي في البند أولاً، والتعليم وتوطيد الأمن في البند ثانياً.

١.٣ حجج الغرب في المطالبة بالإصلاح

ادعى الغرب أولاً أن الإسلام يبيح تعاطي المخدرات ومن ثم إنتاجها وتهريبها وترويجها وفي الوقت الحاضر يدعى الغرب أن الإسلام دين حرب وعنف ودمار ولا يجيد التعامل مع الآخر إلا بالسيف.

أ - الادعاء بأن الشريعة الإسلامية تبيح تعاطي المخدرات

يرى بعض المستشرقين أن الشريعة الإسلامية لا تحرم تعاطي المخدرات وأن المتعاطين لا يرون تناقضاً بين تعاطيهم المخدرات وأدائهم الفروض الإسلامية. ولوى بعض الكتاب الغربيين عنق الحقيقة وقالوا إن تحريم النبي محمد عليه الصلاة والسلام لتعاطي الخمر أدى إلى حلول الأفيون محل هذه المشروبات، وأن المسلمين الأوائل قد نشروا تعاطيه في البلاد التي غزوها فوصل الأفيون إلى بلاد فارس والصين (Cana fflenz.1952.p6) وأخذت السينما الغربية وبخاصة السينما الأمريكية في إعطاء صورة نمطية للعربي السفیه الغارق في الملذات الحسية من جنس وخمر ومخدرات، وتغيرت صورة العربي في الربع الأخير من القرن العشرين لتصبح صورة الإرهابي الذي يقتل بدم بارد ويحاول أن يستولي على العالم لصالح منظمته الإرهابية.

وينسب المستشرقون للإسلام إباحته لتعاطي الحشيش، واستخدامه في عمليات القتل، والتكامل بالأعداء ولهم في ذلك روايتان شهيرتان الرواية الأولى رواها (G.wiel) في كتابه (la table ronde) أو المائدة المستديرة الصادر في باريس عام ١٩٦١م (علي، ١٩٧١، ص ٣٠٧). واستند الكاتب الغربي إلى خطط المقريري (١٤٤٢م) الذي ذكر رواية عن الشيخ الحسن بن محمد وردت في كتاب (السوانح الأدبية في المدائح القنبيية)، تشير إلى أنه في عام ٦٥٨هـ الموافق ١٢٦٠م طلب الحسن بن محمد بن الشيخ جعفر بن محمد الشيرازي - من بلدة تستر- أن يروى له كيفية اكتشاف عشب الحشيش، فأجابه أن مكششفه من المتصوفة، ويدعى الشيخ حيدر، وكان هذا الشيخ يتعبد في زاوية بصحراء خراسان، وفي يوم قاطظ أحس بكآبة فخرج يروح عن نفسه في الخلاء، فشاهد نبتة خضراء تتمايل أوراقها، فأعجبه منظرها وأكل من أوراقها، فحلت في نفسه

السكينة، وحصلت لديه نشوة، وذهب عنه الهم، فلما قال ذلك لأتباعه ذهبوا معه إلى مكان النبتة، فلما شاهدوها قال بعضهم إن هذا النبات يسمى القنب، فلما أكل أصحاب الشيخ حيدر منه وانتابهم السرور طلب منهم الشيخ أن يحتفظوا بسر هذا النبات، لأن الله سبحانه وتعالى قد اختص الطائفة الحيدرية به، ليذهب أكله بهمومهم الكثيفة، ويجلو فعله أفكارهم الشريفة، وأمر الشيخ حيدر أتباعه بزراعة القنب حول الزاوية التي يتعبد فيها، وأوصى أتباعه بتناول قليل من الطعام وأكل هذا العشب، وقبيل وفاة الشيخ حيدر أوصى أتباعه أن يفصوا بسر النبات إلى أفاضل القوم في خراسان، وأن يخبروهم بخواصه، فبدؤوا يتعاطونه، وقد توفي الشيخ حيدر عام ٦١٨هـ (١٢٢١م).

وقد علق المقرئ علي رواية الشيخ الشيرازي بأن هذه الرواية محض خرافة، وأن الحشيش قديم معروف منذ أوجد الله العالم، وقد وصف بقراط وجالينوس من قديم الزمان خواص هذا العقار وفوائده.

والرواية الثانية أسطورة شيخ الجبل وعصابته من الحشاشين، وتشير هذه الرواية إلى أن الحشيش عقار شرقي أحضره العرب إلى اسبانيا في القرن العاشر الميلادي، وأن العرب الغزاة قصرُوا تناول الحشيش عليهم، ونقلوا عادة تعاطيه معهم عندما غادروا اسبانيا إلى إفريقيا، وعندما عاد ماركوبولو من رحلته إلى أوروبا في القرن الثالث عشر الميلادي نقل إلى أوروبا قصة الحشيش الذي استخدمه الحسن بن الصباح أمير الحشاشين في تجنيد أتباعه غلاظ القلوب، وإرسالهم لتنفيذ أوامره بقتل خصومه، وقد كتب ماركوبولو في كتابه: (Devisement du monde, 1298) ما يلي:

أقام شيخ الجبل في واد بين جبلين في منطقة ملقط بولاية فارس (إيران الآن) أجمل حديقة رأيتها العين، فيها قصور موشاة بالزخارف والرسومات ومنازل جميلة تجري تحتها أنهار من نبيذ ولبن وعسل وماء، وحول هذه المنازل والقصور تعريشات الزهور المغطاة بالكروم والفواكه، وكان شيخ الجبل يختار الشبان الأقوياء من أبناء أتباعه المخلصين، ويدعوهم فرادى أو في مجموعات لا تزيد على أربعة أشخاص إلى مائدته، حيث يسقيهم شراب الحشيش فينامون، ثم ينقلهم إلى الحديقة، وعندما يفيقون من تأثير الشراب يتنامى إلى أسمعهم صوت القيثارة مختلطاً بهديل الحمام وهمس الأصوات الناعمة مختلطاً بتنهد

المزمار، وعندما يفتحون عيونهم يقع بصرهم على فتيات حسان كحور الجنة وصبية ظرفاء فيعتقدون أنهم في الجنة التي وعد بها النبي محمد ﷺ أتباعه، ويمكث الشبان في الحديقة فترة يستمتعون بمباهجها ويشبعون حاجاتهم الروحية والجسدية، ثم يسقون الشراب المخدر من جديد، وينقلون إلى قصر شيخ الجبل، حيث يكونون على استعداد لتنفيذ أوامره أملاً في دخول الجنة.

وقد نظر الدارسون إلى قصة شيخ الجبل على أنها خرافة أو أسطورة، والباحث يرى أنه لا توجد علاقة بين الدين الإسلامي وانتشار تعاطي الحشيش في العالم الإسلامي، ولكن يمكن القول إن تعاطي الحشيش قد انتقل من الهند إلى العالم الإسلامي تحمله قوافل التجارة التي كانت تجوب هذا العالم محملة بالتوابل والحرائر والذهب من الهند إلى شيراز إلى سمرقند إلى بغداد إلى القاهرة إلى طرابلس وتونس وفاس ومراكش (علي، ١٩٧١، ص ٣٠٨).

وهذه الروايات محض افتراء على الشريعة الإسلامية الغراء، فالمخدرات لم يظهر خطرها في العالم الإسلامي إلا في المئة السادسة بعد الهجرة عندما شاع تعاطيها اثناء فتنة التتار في الشرق، لذا لم يتعرض كبار الأئمة لحل المخدرات وحرمتها إلا عندما اتضح للفقهاء أن أثرها يشابه أثر الخمر فقرروا إلحاقها بالخمر في الحكم وحرمو إنتاجها وصنعها وتجارتها وتعاطيها والتعامل فيها على أي وجه كان ويرى الباحث مع بعض الفقهاء أن حرمة المخدرات تثبت أيضاً تحقيقاً لمقصود الشارع جل شأنه في تدعيم كيان الأمة الإسلامية بالحفاظ على الدين والنفس والعقل والمال والعرض (عيد، ١٩٨٨، ص ٣٦١).

ب- الادعاء بأن الإرهاب صناعة إسلامية

قوي هذا الادعاء إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد علامة فارقة في تاريخ العالم كله بعد أن غيرت خريطته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستطاع اللوبي الصهيوني المسيطر على الإعلام الأمريكي أن يضع مقولة أن الإرهاب صناعة إسلامية، وأن يلبس الباطل ثوب الحقيقة، واستطاع بإمكاناته أن يصدر هذه المقولة إلى الإعلام الغربي (الحواري، ٢٠٠٢، ص ٧٣).

وبعد أن أفقت الولايات المتحدة الأمريكية من هول الصدمة، دعت العالم إلى الوقوف بجوارها في مكافحة الإرهاب، فأعلن الرئيس الأمريكي في خطابه للأمم يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١م أن على كل أمة أن تقرر أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإرهاب. وكان من الظلم البين إلقاء مسؤولية ما ترتكبه قلة من المجرمين على عاتق الدول التي يحملون جنسيتها، وجعل هذه الدول هدفاً للحملة الدولية ضد الإرهاب وإذا كان الباحث مع الاتجاه السائد في العالم العربي والإسلامي الذي يدين العمليات الإرهابية التي فجرت مركز التجارة العالمي بنيويورك ودمرت واجهة مبنى وزارة الدفاع الأمريكية فإن الباحث في الوقت نفسه يؤمن أن الولايات المتحدة الأمريكية بانحيازها الأعمى لإسرائيل، ووقوفها السافر في وجه أي مشروع قرار معروف على مجلس الأمن يعيد الحق السليب إلى الدول العربية التي تحتل إسرائيل أجزاء منها وإلى فلسطين المحتلة التي دمرت إسرائيل بنيتها التحتية، وجرفت أراضيها الزراعية، وهدمت مبانيها، وعطلت مصانعها، وحاصرتها حصاراً اقتصادياً قاسياً واستخدمت طائراتها وصواريخها ودباباتها الأمريكية الصنع في قتل الأطفال والشيوخ والنساء واغتيال الشباب (عيد، ٢٠٠٢، ص ٢٢).

إن التحالف الدولي ضد الإرهاب يعلم جيداً أن الدول الإسلامية وهيئات كبار علمائها ومؤسساتها الدينية أكدت أن الدين الإسلامي دين تسامح ورحمة وإخاء وعدالة وإنسانية، وأنه شتان بين الدفاع عن الوطن واستخدام حق الكفاح المسلح للحفاظ على حرياته وبين ما يفعله الإرهابيون من إراقة دماء الأبرياء، وأن الناس في المفهوم الإسلامي جميعهم سواسية، لا فضل لجنس على الآخر إلا بالتقوى، بالإضافة إلى طلب العلماء من المسلمين المغترين احترام الدول التي يعملون فيها أو يتلقون العلم من معاهدها أو الدول التي تستضيفهم من أجل السياحة أو المأوى أو الملاذ، وأن يعطوا المثل الحق للمسلم الحق الذي تتطابق أقواله وأفعاله مع المنهج الإسلامي المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية.

إن الحملة الشرسة ضد الإسلام والمسلمين سببها الرغبة في السيطرة على الدول العربية، وإعلاء شأن إسرائيل حتى تقوم بدور الشرطي القوي في المنطقة، وسببها أيضاً بعض أفعال السفهاء من الذين يتسمون بالغلو في أفكارهم، وفهمهم الخاطئ لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

والجددير بالذكر أن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي بشأن أنماط الإرهاب

العالمي خلال عام ٢٠٠٣م والذي نشر بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٤م أكد أن المملكة العربية السعودية أعادت تأكيد التزامها بمحاربة الإرهاب، وأن التعاون بين الأجهزة الأمنية في المملكة والولايات المتحدة الأمريكية تعزز بصورة كبيرة خصوصاً في مجال تبادل المعلومات الخاصة بالتهديدات الإرهابية ومواجهة مصادر تمويل الإرهابيين وجاء في التقرير أيضاً أن السعودية استخدمت موقعها الفريد بين الدول الإسلامية للقيام بحملة كبيرة بين المسلمين للتعريف بخطورة عدم فهم الإرهابيين للدين الإسلامي، ودحض الحجج التي يتذرع بها الإرهابيون لتبرير أعمالهم، كما تعاونت السعودية واليمن لتأمين الحدود بين الدولتين ومنع حركة الإرهابيين والحد من تهريب الأسلحة والمتفجرات من اليمن إلى السعودية وأيضاً قامت السعودية بتجميد الأموال العائدة للإرهابيين^(١). ورغم الاعتراف الرسمي بجهود المملكة إلا أن البوم ما زال ينقع في وسائل الإعلام الغربية يتهم دولاً إسلامية منها السعودية بتفريخ الإرهابيين. ففي الحديث الذي أدلى به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى محطة ABC الأمريكية قالت له المذيعة التلفزيونية الأمريكية الشهيرة باربرا اولترز إن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ذكر في تقرير عام ٢٠٠٤م أن المملكة تقدم دعماً سخياً للمدارس الدينية الأصولية وهذه المدارس تصدر التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب. كما أضافت أن ٦٠٪ من الشعب السعودي دون العشرين والمملكة تعاني من البطالة والبطالة تؤدي إلى سخط الشعب السعودي.

وكان رد العاهل السعودي حاسماً حيث قال إن المملكة تحارب التطرف والإرهاب في الداخل فكيف تقوم بتمويله في أماكن أخرى؟ وأن المملكة قامت بتنظيم العمل الخيري وسحبت دعمها للمؤسسات التي ثبت تطرفها، كما أن المملكة تحارب البطالة واستطاعت تخفيفها في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة. ووصف خادم الحرمين الشريفين عمل المجموعات الإرهابية بأنه جنون وشرور، وأنه من عمل الشيطان، وهو عمل لا يقوم به شخص عاقل أو إنسان عادل أو آدمي مؤمن، وأن الإسلام دين السلام يحرم قتل الأبرياء^(٢).

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٤م، ص ٥.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٨١٩، ١٦/١٠/٢٠٠٥م، ص ٦.

٣ . ٢ التعليم وتوطيد الأمن

التعليم يؤثر في الأمن من عدة زوايا : الزاوية الأولى : كون التعليم والمدرسة من بين عوامل متعددة قد تؤدي إلى دفع الشخص لارتكاب الجريمة، ولكن التعليم الإسلامي لا يدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة إلا إذا كان قائماً على فهم خاطئ أو غلو في تفسير بعض أحكامه، والزاوية الثانية أن التعليم في عصر العلم يستفيد منه مكافح الجريمة ومرتكبها، وأن الغلبة تكون من نصيب من يستفيد من العلم أكثر من غيره، فالعلم يزداد العاملين في قطاعات الأمن المختلفة بالقدرة على التفكير السليم والإبداع في العمل واتخاذ التخطيط العلمي أسلوب حياة، فضلاً عن أن العلم يمكن قادة الشرطة من حسن اختيار معاونيهم وتدريبهم بالإمكانات الفنية والتقنية ووسائل الاتصال والانتقال والتسليح والتصوير والتنصت التي تمكنها من تحقيق الغرض منها على أكمل وجه. والزاوية الثالثة : تظهر استخدام العلم في التنبؤ بالكوارث الطبيعية والاستعداد لمواجهةها والتخفيف من ويلاتها وقد ظهر أثر العلم واضحاً جلياً عندما ضرب إعصار ريتا ولاية تكساس الأمريكية، وكيف استفادت الولاية من الأخطاء التي حدثت عندما عصفت إعصار كاترينا بنيو أورليانز. ويظهر أثر العلم في رصد المركز الأمريكي للأعاصير بميامي لإعصار ويلما وحدد موعد ضربه لشواطئ فلوريدا. وفي المقابل نجد دولة إسلامية مثل باكستان ضربها زلزال قوي وكان دور العلم ضعيفاً في التنبؤ بالكارثة أو في إجراءات الإغاثة التي تمت بعد وقوع الزلزال وهزاته الارتدادية. والزاوية الرابعة : هي زاوية الجريمة وهذه الزاوية هي التي يمكن أن توضح بجلاء أثر التعليم في الأمن ولذا اخترت ثلاثة أنواع من الجرائم لبيان مدى تأثير الأمن بالتعليم في الدول الإسلامية وهذه الأنواع هي : جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، جرائم الإرهاب، جرائم الفساد.

أ - جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات

أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريره السنوي عن اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عام ٢٠٠٨م، ونشره على موقعه

بالإنترنت في شهر سبتمبر عام ٢٠١٠م. وثبت من التقرير أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الأجهزة الحكومية والمنظمات والهيئات الطوعية، فإن مشكلة المخدرات في ازدياد، وعدد المتعاطين لجميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية في تصاعد في جميع دول العالم بما في ذلك الدول الإسلامية، وزاد إنتاج المخدرات ذات الأصل النباتي والمؤثرات ذات الأصل الكيميائي، كما أن جميع دول العالم تعاني من مشكلة إساءة استخدام المخدرات، كما تعاني من استخدام أقاليمها البرية والبحرية والجوية لعبور العقاقير المخدرة من الدول المنتجة للدول المستهلكة للمخدرات. وتشير خريطة إنتاج وتوزيع المخدرات على مستوى العالم إلى احتلال بعض الدول الإسلامية مراكز رئيسية في إنتاج وتوزيع المخدرات منها أفغانستان وإيران وباكستان وتركيا ودول الممر الذهبي مثل طاجيكستان وأوزبكستان وقيرغزستان وتركمانستان وغيرها من دول آسيا الوسطى المسلمة وكذلك المغرب التي تحتل المركز الأول بالنسبة لإنتاج راتنج الحشيش.

وفي المقابل نجد أكثر المناطق إنتاجاً لعشبة الحشيش (الماريهوانا) أو (البانجو)، هي أمريكا الشمالية، وتأتي في مقدمة دول هذه المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر سوق في العالم لتعاطي جميع أنواع المخدرات يليها المكسيك ثم كندا، ومناطق الإنتاج الكبرى للميثامفيتامين استمرت في جنوب شرق آسيا وخاصة ميانمار والصين والفلبين وكذلك أمريكا الشمالية، أما مناطق إنتاج الاكستازي وعقار النشوة فتوجد في هولندا وبلجيكا وألمانيا، وتأتي القارة الأوربية في المرتبة الأولى بالنسبة لإنتاج الأمفيتامينات، والمنتج الرئيس لأقراص الفينيتيلين (الكبتاجون) بلغاريا، أما الباربيتورات والديازيبينات فتصنع بصفة رئيسة في جنوب افريقيا والهند. وتنتشر صيدليات الإنترنت التي لا تلتزم بضوابط التجارة الدولية والوطنية المشروعة للمؤثرات العقلية في أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب آسيا وجنوب شرقها وغربها. أي أن أكثر الدول المنتجة للمخدرات دول غير إسلامية وكذلك الحال بالنسبة لزراعات الكوكا ومنتجاتها مثل الكوكايين والكراك حيث تأتي كولومبيا في المقدمة ومن بعدها بيرو وبوليفيا. وأخيراً فإن العقاقير المهلوسة تنتج في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وخاصة هولندا والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا.

ب - جرائم الإرهاب

في شهر يونيو ٢٠٠٥م أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي عن الإرهاب الدولي وتبين منه:

١ - عدم وقوع حوادث إرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب حالات التأهب القصوى في الولايات المتحدة الأمريكية، وإجراءات التردد والترقب للمهاجرين غير الشرعيين، وحماية الطائرات في إطار برنامج مارشال للحراسة والرصد والمتابعة الإلكترونية، بالإضافة إلى توسيع دائرة الإجراءات الاحتياطية مثل نقل الرئيس الأمريكي إلى ملجأ قوي الحراسة والتحصينات في مكان سري تحت الأرض عندما وصلت معلومات استخباراتية عن هجوم إرهابي وشيك الوقوع، ولكن ذلك لا يمنع من القول بزيادة عدد الأعمال الإرهابية ضد المصالح الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط قتلى يحملون جنسية الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في العراق، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، قطاع غزة، أفغانستان.

٢ - أشار التقرير إلى أن أكثر الحوادث الإرهابية دموية وقعت في الاتحاد الروسي، اسبانيا، الفلبين. وأن مرتكبي هذه الحوادث جماعات إرهابية محلية مرتبطة بتنظيم القاعدة، وأكد التقرير أن أغلب ضحايا الإرهاب من المدنيين الذين يتمتعون بجنسيات دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية وأن كثيراً من الضحايا كانوا مسلمين.

٣ - أوضح التقرير عام ٢٠٠٤م أن تنظيم القاعدة ما زال يمثل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في التحالف الدولي ضد الإرهاب بالرغم من قتل واعتقال العديد من أعضائه القياديين وإضعاف نشاطه العملي، كما بين التقرير أن تنظيم القاعدة نجح في نشر أيديولوجيته التي تركز على أن الجهاد ضد الصليبيين واليهود والمتعاونين معهم عمل مقدس يقره الدين الإسلامي

ويشيب عليه، وترتب على ذلك ظهور جماعات إرهابية محلية تتخذ من تنظيم القاعدة هادياً ومرشداً، وقد حظيت بعض هذه الجماعات بمباركة رئيس التنظيم^(١) حتى إنه عين أمراءها أمراء للقاعدة في مناطق نفوذ هذه الجماعات (أمير تنظيم القاعدة في أرض الرافدين).

٤ - بين التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زالت أكثر مناطق العالم تضرراً من الإرهاب وأشار التقرير إلى ٣ حوادث إرهابية وقعت في مصر في السابع من أكتوبر عام ٢٠٠٤م بعد فترة من الهدوء استمرت سبع سنوات منذ وقع الهجوم الإرهابي الدموي على السياح في معبد حتشبثوت بالأقصر في شهر نوفمبر عام ١٩٩٨م. وبين التقرير أن هذه الأعمال الإجرامية استهدفت ثلاثة أهداف حيوية في طابا (فندق هيلتون ومنتجع قريب منه) وفي مدينة نويبع بشبه جزيرة سيناء، وكانت حصيلة الخسائر البشرية ٣٤ شخصاً من جنسيات مختلفة (المصرية، الإسرائيلية، الأمريكية، الإيطالية، الروسية) بالإضافة إلى ١٤٠ جريحاً. وتبين من تحقيقات الحكومة المصرية أن مرتكبي هذه الحوادث جماعات إرهابية محلية أعضاؤها من بدو سيناء ورغم كونهم غير مرتبطين بتنظيم القاعدة أو أي منظمة إرهابية معروفة، إلا أنهم يعتنقون فكرة قدسية الجهاد ضد إسرائيل التي تطارد الفلسطينيين وتذبهم وتطردهم من ديارهم وتدمر زراعتهم ومساكنهم ولذلك كان تركيزهم على الأماكن التي يغشاها الإسرائيليون للراحة والاستجمام، واتسمت العمليات الثلاثة بحرفية عالية في التخطيط والتنفيذ، كما استخدم الإرهابيون الألغام والمقذوفات المدفونة في سيناء منذ الحروب السابقة في تصنيع المتفجرات وتفخيخ السيارات التي استخدمت في ارتكاب الحوادث بها.

٥ - وما زال التفجير هو الأسلوب الأكثر استخداماً في العمليات الإرهابية، وما زالت الجماعات الإرهابية تعيثُ فساداً في كثير من دول العالم شرقه وغربه،

(١) اغتالت القوات الأمريكية الخاصة رئيس تنظيم القاعدة أثناء وجوده في مخبئه في قرية قريبة من مدينة إسلام آباد عاصمة باكستان في شهر مايو ٢٠١١م.

عربه وعجمه، وآخر حوادث التفجير تفجير سيارة أمام كنيسة القديسين بمدينة الإسكندرية اثناء الاحتفال بعيد رأس السنة الميلادية في منتصف ليل يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، وأسفر الحادث الإرهابي عن قتل واصابة أكثر من مائة قتيل وجريح، وهو حادث يستهدف في المقام الأول زعزعة الاستقرار في مصر، وما زالت المكافحة نشطة تقتل وتعتقل قادة هذه الجماعات، ولكن المواجهة الأمنية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون مكافحة الإرهاب مسؤولية الجميع افراداً وحكومات، منظمات حكومية وغير حكومية حتى تنقي العقول من الأفكار الخاطئة التي تسيطر عليها وهكذا تفعل المملكة العربية السعودية، حيث نجح برنامج المناصحة في إعادة كثير من المتطرفين إلى حظيرة الإيمان.

والأمر الذي لا يجادل فيه أحد كما قال الاستاذ فهمي هويدي المفكر والمحلل المصري أن كتلة عريضة من الشباب تستشعر أنها مهمشة وساقطة من الخرائط الثقافية والسياسية، وهي في حاجة لمن يخاطبها ويتواصل معها، ويأخذ بيدها ليخرجها من ظلمات الجهل واليأس إلى نور الإيमान والأمل، بدلاً من إغراقها في مستنقعات الإرهاب والفن الرخيص والتعصب الأعمى لفرق رياضية غير سوية^(١).

ج - جرائم الفساد

أعلنت منظمة الشفافية الدولية في مؤتمر صحفي عقده مديرها في لندن في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٥م بمناسبة صدور تقريرها السنوي عن الفساد أن الفساد يستشري في الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء، وتبني المنظمة تقريرها على معلومات جمعتها من رجال أعمال وأكاديميين في ١٤٦ دولة، وتمنح المنظمة للدول درجات تقرب من درجة عشرة عندما يزداد النقاء إلى أعلى درجة وينخفض الفساد إلى أدنى حد ممكن، وتقرب درجة صفر عندما يتوحش الفساد إلى أقصى درجة وينعدم النقاء أو يكاد واعتبرت المنظمة أن الدول الحاصلة على أقل من خمس درجات يتراوح مستوى الفساد فيها بين السيء والأشد سوءاً وهي الدول التي تحتل المراكز من المركز رقم ٤١ حتى المركز رقم

١٤٦، أما الدول الحاصلة على خمس درجات فأكثر فيتراوح مستوى النقاء فيها بين الجيد والجيد جداً والامتياز.

وعلى مدى الخمس سنوات الماضية قامت منظمة الشفافية بتنويع مصادر المعلومات والاستعانة بالمعلومات المتوفرة لدى منظمات لها مصداقيتها مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، والاستعانة بمراكز موثوق بها لإجراء الاستطلاعات مثل معهد جالوب، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء رجال الأعمال والمحللين من جميع انحاء العالم وخاصة الدول التي يجري تقويم الفساد فيها.

وقد أطلقت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي عن مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٠م في شهر أكتوبر عام ٢٠١٠م. ورغم ان الباحث لا يثق كثيراً في تقارير ودراسات وإحصائيات المنظمات الغربية إلا أننا يجب ألا نهملها أو نطرحها جانبا، ولكن على كل بلد أن تدرس هذه التقارير والدراسات والإحصائيات بكل شفافية، وتفندھا بالحقائق، وتعتمد إلى نشر ذلك بكافة الوسائل الإعلامية، ومن ثم يرى الباحث أن هذه التقارير تعطي مؤشرات يجب أخذها في الاعتبار وفيما يلي عرض لترتيب الدول حسب تقرير ٢٠١٠ ثم نقارن بالترتيب حسب تقرير ٢٠٠٥م.

١ - الدول العشر التي حازت أعلى درجات الشفافية هي حسب الترتيب التنازلي: الدانمارك، نيوزيلاندا، سنغافورة، فنلندا، السويد، كندا، هولندا، استراليا، سويسرا، والنرويج ولا توجد بين هذه الدول دولة عربية أو دولة مسلمة .

٢ - الدول العشر الأكثر فساداً هي حسب الترتيب التنازلي: الصومال، ميانمار، وبورما، أفغانستان، العراق، اوزبكستان، تركمانستان، السودان، بورندي، وغينيا الاستوائية، وتوجد بين هذه الدول ٦ دول إسلامية بينها ٣ دول عربية.

٣ - ترتيب الدول العربية حسب مدركات الفساد: قطر (المرتبة ١٩)، الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٢٨)، سلطنة عمان (المرتبة ٤١)، البحرين (المرتبة ٤٨)، الأردن (المرتبة ٥٠)، السعودية (المرتبة ٥٠)، الكويت (المرتبة ٥٤)، تونس (المرتبة ٥٤)، المغرب (المرتبة ٨٥)، جيوبوتي (المرتبة ٩١)، مصر (المرتبة ٩٨)،

الجزائر (المرتبة ١٠٥)، لبنان (المرتبة ١٢٧)، سوريا (المرتبة ١٢٨)، موريتانيا (١٤٣)، ليبيا (المرتبة ١٤٦)، اليمن (المرتبة ١٤٦)، السودان (المرتبة ١٧٢)، العراق (المرتبة ١٧٥)، واخيراً الصومال (المرتبة ١٧٨).

فإذا عدنا إلى تقرير عام ٢٠٠٥م نجد :

٤ - الدول العشرة الأكثر نقاءً هي : ايسلندا، فنلندا، نيوزلندا، الدانمرك، سنغافورة، السويد، سويسرا، النرويج، استراليا، والنمسا. وبالمقارنة نجد أن ايسلندا التي كانت في المركز الأول في تقرير عام ٢٠٠٥م أصبحت في المركز الحادي عشر في تقرير عام ٢٠١٠م، وهبطت النمسا إلى المركز الخامس عشر، واستمرت ٨ دول في قائمة العشرة في التقرير الصادر عام ٢٠١٠م وصعدت بدلاً من ايسلندا والنمسا دولة كندا ودولة هولندا.

٥ - الدول العشر الأكثر فساداً هي : بنجلاديش، تشاد، تركمنستان، هايتي، ميانمار، نيجيريا، ساحل العاج، غينيا، السودان، الصومال ومعه في نفس المركز (مرتبة ١٤٤) دول باكستان وطاجيكستان والكونغو وباراجواي وكينيا. وواضح أن تشاد وتركمنستان والسودان والصومال وميانمار احتفظت بمراكزها في قائمة الدول الأكثر فساداً، أما العراق وافغانستان وبورندي فلم تكن ضمن العشر الأكثر فساداً، بل ضمن المراكز التي تسبق هذه العشرة ولكن درجة نقاوتها كانت ٢,٥ فأقل.

٦ - كان ترتيب الدول العربية في قائمة التقرير الصادر عام ٢٠٠٥م على النحو التالي: سلطنة عمان (المرتبة ٢٨)، الإمارات العربية المتحدة (المرتبة الثلاثين)، قطر (المرتبة ٣٢)، البحرين (المرتبة ٣٢)، الأردن (المرتبة ٣٧)، تونس (المركز ٤٣)، الكويت (المرتبة ٤٥)، مصر (المرتبة ٧٠)، السعودية (المرتبة ٧٠)، سوريا (المرتبة ٧٠)، المغرب (المرتبة ٧٨)، لبنان (المرتبة ٨٣)، الجزائر (المرتبة ٩٧)، اليمن (المرتبة ١٠٣)، ليبيا (المرتبة ١١٧)، العراق (المرتبة ١٣٧)، والسودان (المرتبة ١٤٤)، ومن وجهة نظر منظمة الشفافية الدولية

أن الدول العربية الخمس الأولى من حيث درجة النقاء ما زالت كما هي، وإن كانت قد انضمت إليها المملكة العربية السعودية بعد أن شاركت الأردن في المرتبة الخامسة، حيث صعدت السعودية من المرتبة السبعين عام ٢٠٠٥م إلى المرتبة الخمسين عام ٢٠١٠م محققة بذلك تقدماً كبيراً، بينما هبطت مصر إلى المرتبة الثامنة والتسعين، وهبطت سوريا إلى المرتبة ١٢٨، ومرد ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها السعودية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومن بينها اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد نصت على انشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء وحدة التحريات المالية التابعة لمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وتزويدها بالإمكانات الفنية المتقدمة والكوادر البشرية المؤهلة لمكافحة غسل الأموال، والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة داخل المملكة وخارجها، وإنشاء اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، وتحديث وتطوير الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال المتأتية منه، ومن أهم انجازات المملكة فتح حساب في بعض البنوك تحت مسمى (حساب إبراء الذمة)، يودع فيه من يريد طواعية واختياراً الأموال التي اكتسبها بطريق غير مشروع وخاصة الذي يستمدّها من وظيفته أو يستغلها أو يستغل نفوذه وغير ذلك من أوجه الفساد وسواء كان ذلك بدافع الندم أو تأنيب الضمير أو الخوف من الله العليّ القدير، ويتم استخدام هذه الأموال في المصارف الشرعية وقد بلغت الأموال المودعة في الحساب في ١٠ / ٨ / ٢٠١٠م مائة وسبعة وتسعين مليون ريالاً. (www.shahran.com).

وظهر تقدير المجتمع الدولي للمملكة العربية السعودية عندما اعتمدت مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مينافاتف) خلال اجتماعها الذي عقد في تونس في شهر مايو ٢٠١٠م، ومن بعدها اعتماد مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) خلال اجتماعها الذي عقد في امستردام في شهر يونيو ٢٠١٠م، التقرير الدولي الذي أكد أن المملكة العربية السعودية حققت أعلى درجة في الالتزام بالتوصيات الـ ٤٠ المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك الأموال المتأتية من جرائم الفساد والتوصيات الخاصة التسع المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، وهذا التقرير وضع المملكة في المرتبة الأولى

عربياً، وضمن المراكز العشرة الأولى في ترتيب دول مجموعة العشرين واعرب مجلس الوزراء السعودي في اجتماعه الذي عقد في شهر رجب ١٤٣٠ هـ عن ارتياحه لذلك حسبما اعلن وزير الثقافة السعودي (موقع القناة الفضائية السعودية على الإنترنت).

والجدير بالذكر أن أغلب الدول العربية اعتمدت استراتيجيات، وانشأت لجاناً وأجهزة لمكافحة الفساد، وللتنسب بين الجهود الحكومية والجهود الخاصة في هذا المجال ويوجد فرع للمنظمة الدولية للشفافية في الأردن، كما يوجد فرع للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في بيروت، وقد عقدت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد مؤتمرهم الرابع في بيروت بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٠م شارك فيه ممثلون للبرلمانات العربية من الجزائر والبحرين والمغرب ومصر وتونس ولبنان والكويت ومسؤولون فلسطينيون وركز المؤتمر على الاهتمام باصدار تشريعات فاعلة ضد الفساد، وبناء تحالفات بين البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة إشراك هذه المؤسسات في الرقابة على الأجهزة الحكومية، وتعزيز الشفافية لمواجهة الفساد (موقع اخوان أون لاين على الإنترنت).

وأنشأت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العاصمة الأردنية في شهر يوليو ٢٠٠٨م بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينضوي في عضويتها ٣٦ كياناً معنياً بمكافحة الفساد في ١٧ دولة عربية، وقد عقد مؤتمرها الثاني في صنعاء في شهر يوليو ٢٠١٠م حيث اختتم أعماله بإعلان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن في الفترة من ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م التي تركز على الوقاية من الفساد، وتنفيذ القانون والمتابعة القضائية، ورفع مستوى الوعي والتعليم والتثقيف عبر المشاركة المجتمعية. ([www.almasadaronline.com /index.php?page](http://www.almasadaronline.com/index.php?page))

فهل يعني زيادة عدد جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وجرائم الإرهاب، وجرائم الفساد، أن التعليم الإسلامي قد فشل في حفظ الأمن وهي حالة تسبق حالة توطيد الأمن!! بادئ ذي بدء يؤكد الباحث أن الإسلام شيء والتعليم الإسلامي شيء آخر، فالقرآن هو الكتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. والسنة الصحيحة التي ثبتت عن الرسول ﷺ الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه وعلمه فأحسن تعليمه وهو خير الأنام المنزه عن الهوى، أما التعليم الإسلامي فهو جهد

إنساني واجتهاد فكر إسلامي قابل للمراجعة والتقويم حتى نقيه مما علق به من شوائب أدخلت فيه عمداً لغرض دنيوي أو خطأ نتيجة الغلو أو الفهم غير الصحيح لأحكام الدين، فالبعض يستخدم سلاح التكفير، كأنهم مكلفون بشق الصدر والعقول والقلوب بدعوى حماية أمة الإسلام، بينما هم في حقيقة الأمر يشقون صفوف الأمة، ويساعدون على تحقيق أهداف خبيثة بعيدة كل البعد عن مصالح الأمة.

والأمة الإسلامية في حاجة إلى التعليم الإسلامي الصحيح الذي يذكر الناس بالأخلاق الإسلامية التي تحلى بها رسول الأمة ﷺ من صدق وأمانة وإخلاص في العمل، وتفان في إتقانه وتراحم وتضامن وتعاون واعتصام بحبل الله، هذا التعليم الإسلامي هو الذي يدعو إلى ما فيه خير الناس أجمعين، وينبذ ويحرم كل ما هو ضار بالبشر وبكوكب الأرض الذي نعيش فيه، والتعليم الإسلامي المنقى مما لحق به من شوائب هو الذي يغرس في الإنسان المسلم الإيمان بالله ورسوله وملائكته واليوم الآخر، والشخص الذي تمتلئ نفسه بالإيمان لا يقدم على ارتكاب جريمة أو ما يعكر صفو الأمن ولذلك قال الرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه «لا يزني الزاني، حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة، يرفع الناس إليها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن» (ابن ماجه، ص ١٢٩٩).

ومن ثم فإن التعليم الإسلامي الصحيح يوطد الأمن إذ يغرس الإيمان في نفس متلقيه فيمنعه من ارتكاب الجرائم، بل ويساعد الأجهزة الأمنية على الحد منها.

المراجع

- إبراهيم، حسين محمود (١٩٨٨ م)، ميثاق الشرف والقسم وضوابط الالتزام المهني بالقيم لرجل الأمن ورقة عمل قدمت للندوة العلمية الأولى المعنونة «الخطة الأمنية الوقائية العربية الثانية» منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- ابن ماجه، الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (د.ت)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالله، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ابن منظور (د.ت)، لسان العرب، منشورات دار المعارف، القاهرة.
- أبوشامة، عباس (٢٠٠٠ م)، التحديات التي تواجه رجل الشرطة العربي، مجلة الفكر الشرطي، المجلد التاسع، العدد الثالث، رجب ١٤٢١ هـ، الشارقة.
- _____ (٢٠٠٣ م)، دور المؤسسات الإصلاحية والعقابية في تحقيق الأمن، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٢، العدد ١، الشارقة.
- إدارة الشؤون الإعلامية (٢٠٠٥)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الأصبيعي، محمد إبراهيم (٢٠٠٠)، أخلاقيات الوظيفة الأمنية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ٩، العدد ٣، الشارقة.
- الأصفهاني، الراغب (د.ت)، المفردات في غريب القرآن، كتاب الألف.
- البناء، حميد عبدالقادر (١٩٩٦)، دور إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم في تعزيز الأمن بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس، العدد الأول، الشارقة.
- جاد، سامح السيد (١٩٧٨ م)، مبادئ علم الإجرام والعقاب، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة.
- الجنحني وآخرون، علي بن فايز (٢٠٠٥ م)، الأمن الفكري، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الجحني، علي بن فايز (١٤١٠هـ)، المفهوم الأمني في الإسلام، مجلة الأمن، منشورات وزارة الداخلية السعودية، الرياض.

الجوزي، الإمام مجد الدين بن الأثير (١٩٦٩م)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، بيروت.

حريز، محمد الحبيب (٢٠٠٤هـ)، واقع الأمن الفكري، وثائق الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول «الأمن الفكري» بالتعاون مع جامعة طيبة، المدينة المنورة.

الحيدر، حيدر عبدالرحمن (٢٠٠١م)، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الشرطة المصرية، القاهرة.

درويش، عبدالكريم أبو الفتوح (١٩٩٨م)، الكمبيوتر واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية في مكافحة الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ٦، العدد ٤، الشارقة.

زهدي، عبدالله وآخرون؛ (٢٠٠٤)، استراتيجيات وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار، منشورات مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

سلامة، مأمون محمد (١٩٧٩م)، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة.

سلطان، حامد (١٩٧١م)، أحكام التنظيم الدولي في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.

الشيخاني، عبدالوهاب عبدالعزيز (١٩٨٨م)، القيم الأخلاقية في ضوء الثقافة العربية والإسلامية، ابحاث الندوة العلمية الأولى، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الصعيدي، عبدالله (١٩٩٨م)، دراسة في الجوانب الاقتصادية لمشكلة الأمن البيئي في إطار الأمن العام، المجلد السادس، العدد الرابع، الشارقة.

طالب، أحسن مبارك (٢٠٠٥م)، الأسرة ودورها في وقاية ابنائها من الانحراف الفكري، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد الحميد، شاكر (١٩٩٣م)، المخدرات وآثارها السيئة من الناحية العلمية، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (٢٠٠٤م)، مستقبل التعليم الشرطي العربي، كليات الشرطة المتخصصة كمتطور مستقبلي للتعليم الشرطي، مجلد ١٣، عدد ١، الشارقة.

عبيد، محمد كامل (١٩٩٨م)، التنظيم الدستوري للحقوق والحريات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد السادس، العدد الرابع، الشارقة.

عطية، جمال الدين (د.ت)، سمنار تدريس العلوم الشرعية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، منشورات دار هرندون الولايات المتحدة الأمريكية.

علي، سامي (١٩٧١م)، الحشيش في مصر، منشورات داريا بوت، باريس.

عبيد، رؤوف (١٩٨١م)، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة. عبيد، محمد فتحي (٢٠٠٢م)، إسهام المؤسسات والهيئات الدولية في التصدي للإرهاب، ندوة الإرهاب والعوالة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

_____ (١٩٨٨م)، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، الجزء الثاني، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

_____ (١٩٩٩م)، الإجرام المعاصر، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (١٩٧٥م)، إحياء علوم الدين، دار الفكر، بيروت. فرحات، محمد نعيم (٢٠٠٤م)، جرائم اختلاس الأموال العامة، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ٣، عدد ١، الشارقة.

كنافلتر، إريك (١٩٥٢م)، أسباب إدمان المخدرات، مجلة المخدرات، المجلد الرابع، العدد الرابع، منشورات شعبة الأمم المتحدة للمخدرات، جنيف.

مرسي، محمد عبدالحليم (١٩٩١م)، ترجمة كتاب المعلم ومواجهة المخدرات لجون أدي، منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

المرصفاوي، حسن صادق (١٩٧٢م)، الإجرام والعقاب في مصر، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية.

المسند؛ صالح بن محمد وآخرون (٢٠٠٠م)، جرائم الحاسب الآلي: الخطر الحقيقي في عصر المعلومات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٢٩، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المقريزي (١٣٧٠هـ)، خطط المقريزي، الجزء الثاني، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٠م)، التقرير السنوي الصادر في شأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، منشورات الأمم المتحدة، فيينا.

منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٥م، ٢٠١٠م)، التقريران السنويان الصادران في شأن الفساد، موقع المنظمة على الإنترنت.

الهوري، عبدالرحمن رشدي (٢٠٠٢م)، التعريف بالإرهاب وأشكاله، ندوة الإرهاب والعملة تنظيم وتنسيق ونشر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الهويمل، إبراهيم بن سليمان (٢٠٠٠م)، مقومات الأمن في القرآن الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٢٩، محرم ١٤٢١هـ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الوداعي، شبر إبراهيم (٢٠٠١م)، الوعي الاجتماعي والجريمة البيئية، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ٩، عدد ٤، الشارقة.

وثائق ندوة العمولة وأولويات التربية (٢٠٠٤م)، كلية التربية، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض.

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٩م، ٢٠١٠م)، التقريران السنويان الصادران في شأن الإرهاب - (Country Reportson Terrorism) عامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، موقع الوزارة على الإنترنت.